العنف الرقمي ضد النساء في ليبيا

سبتمبر
2024

رنا العقباني
حنين بوشوشة

IDRC · CRDI
Canada
secdev.foundation
سلام@

عرفان وتقدير

الفريق البحثي

رنا العقباني (الباحثة الرئيسية) مدربة ومستشارة إعلامية ومحررة وباحثة معروفة. تشغل حاليًا منصب مدير أكاديمية شمال إفريقيا للإعلام (NAMA)، تختص رنا بتقديم التدريبات والاستشارات وإدارة مشاريع الدعم، كما تقوم بإجراء البحوث حول وسائل الإعلام والاتصالات في البيئات الحساسة سياسياً واجتماعياً في المجتمعات المستهدفة. وهي عضو في مجلس الخبراء لجوائز فيتيسوف للصحافة، وكانت الصحفية العربية الوحيدة في لجنة خبراء الجائزة في عام 2022.

حنين بوشوشة (الاستبيانات الكمية) خبيرة إقليمية وباحثة في المساواة بين الجنسين والحوكمة ولديها أكثر من عشر سنوات من الخبرة في العمل على السلام والاستقرار للنساء والفتيات في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. كانdت جزءًا من المفاوضات كوسيط للحد من العنف بما في ذلك فتح ممرات إنسانية في درنة وبنغازي. عملت كمستشارة لدى وزيرة المرأة ولجان البرلمان حيث يتم تشكيل سياسة الحكومة بشأن قضايا المرأة.

د. نادية السقاف (محررة) باحثة في الشؤون السياسية والعمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط، متخصصة في دراسات المرأة وحرية الصحافة والحقوق الرقمية والتنمية المجتمعية. كانت أول امرأة تُعين وزيرة الإعلام في اليمن في عام 2014. لديها دكتوراه في العلوم السياسية من بريطانيا.

د. رائد شريف (محرر) باحث وممارس وأكاديمي متميز في مجال التنمية الدولية مع التركيز على التكنولوجيا والمجتمع خاصة في مجال الحقوق الرقمية والمرونة والحريات والأخلاق والابتكار. مدير أول للبرامج والشراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة سيكديف الكندية.

مزيد من التقدير

كل التقدير لمساهمات فريق الدعم لانجاز هذا العمل بمن فيهم: آلاء الفلاح، أسامة موسى، هيسوس ريفيرا، و جون هول.

المركز الدولي لأبحاث التنمية

تم تنفيذ هذا العمل بمساعدة منحة من مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا. الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء المركز الدولي لبحوث التنمية أو أعضاء مجلس إدارته. يستثمر المركز الدولي لبحوث التنمية الدولية في البحوث عالية الجودة في البلدان النامية، وتبادل المعرفة مع الباحثين وصانعي السياسات من أجل زيادة استيعابها واستخدامها، ويحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً.

مؤسسة سيكديف

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء الواردة في هذه الدراسة تُعبِّر عن آراء فريق البحث والتحرير حصراً، ولا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر المؤسسة. منذ عام 2011، عملت سيكديف وهي منظمة غير الحكومية تتخذ من كندا مقراً لها، على الصعيد العالمي لتعزيز القدرة على التكيف مع العالم الرقمي والتغلب على تحدياته بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2024

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

الخلاصة

عبر منهجية مركبة كمية ونوعية جمعت معلومات من أكثر من ثلاثمائة امرأة ليبية ناشطة في المجال العام ومقابلات معمقة مع 12 من القياديات من مجالات متنوعة، قامت هذه الدراسة بتحليل واقع العنف الرقمي ضد النساء في ليبيا، أبعاده ومظاهره، الآثار المترتبة عنه على الضحايا/الناجيات وردود أفعالهن بالإضافة إلى المؤسسات الداعمة إن وجدت. كما تقدم الدراسة حلولاً مقترحة بأصوات النساء أنفسهن والمختصات لجعل الفضاء الرقمي أكثر أماناً للنساء والفتيات في ليبيا.

المحتويات

ملخص تنفيذي 5

منهج البحث 9

السياق العام للعنف الرقمي ضد النساء في ليبيا 11

العنف الرقمي والقانون الليبي 17

العينة المستجيبة للدراسة 19

العنف الرقمي من وجهة نظر القيادات النسائية في ليبيا 21

هل العنف الرقمي ضد النساء قائم على النوع الاجتماعي؟ 25

كيف يؤثر العنف على النساء؟ 29

كيف تتعامل النساء مع العنف؟ 32

ما هي وسائل الدعم المتاحة؟ 32

الخاتمة والتوصيات 36

ملخص تنفيذي

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن سؤال: ما هي أهم مظاهر العنف الرقمي على أساس النوع الاجتماعي، والحلول الممكنة للحد منه من وجهة نظر القيادات النسائية النشطة في المجال العام في ليبيا، كما يدرس تجارب هؤلاء النساء مع العنف الرقمي بشكل لايعكس بالضرورة تجارب عامة الليبيات.

وهو يأتي استجابة للحاجة الملحة لتحليل هذه المشكلة وعمل دراسة نوعية لتجارب النساء في ليبيا مع الظهور في الفضاء العام والتعبير عن أنفسهن وممارسة بعضهن لأدوار قيادية، وما يمكن أن يترتب على هذا الظهور من ردود أفعال رافضة ومستنكرة قد تصل لحد ممارسة العنف الرقمي ضدهن، وآثار هذا العنف عليهن وعلى أفراد الدوائر الاجتماعية الأقرب لهن.

يلقي هذا البحث أيضاً الضوء على ما تم اتخاذه من خطوات للتصدي للعنف الرقمي ضد النساء، أو دعم الناجيات منه، سواءً على الصعيد الفردي/ المجموعاتي لناشطين/ات في هذا المجال، أو على الصعيد الرسمي / الحكومي / المؤسساتي، المتمثل في تشريع قوانين وعقوبات رادعة تساهم في الحد منه.

وبما أن ليبيا تغيب كثيراً عن معظم التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث العالمية حول مختلف الموضوعات بسبب نقص البيانات، فإن الحاجة للمزيد من البحوث والدراسات التي تستهدف شرائح أوسع من المجتمع تظهر كضرورة ملحّة تستوجبها الحاجة لفهم ديناميكيات المجتمع الليبي، على غرار هذا البحث الذي تم إنجازه على مرحلتين بينهما فاصل زمني حوالي سنة.

خلص هذا البحث إلى عدة نتائج رئيسية، منها أن النساء القياديات والناشطات في ليبيا يتعرضن لعنف رقمي مبني على النوع الاجتماعي، سواءً كان هذا العنف منظمًا على شكل حملات أو فرديًا. نتائج البحث الكمي أفادت أن نسبة النساء المتعرضات للعنف الرقمي تقارب 40% من العينة كما وجد أن بعض النساء يواجهن عنفًا مركبًا يشمل انتماءات عرقية أو فكرية أو سياسية. كما يرتبط ظهور المرأة كقيادية على الإنترنت بزيادة في العنف الرقمي الموجه ضدها، الأمر الذي أكدته الحالات التي تمت دراستها من خلال المقابلات المعمقة.

ومن المثير للاهتمام، وحسب ما وصل إليه البحث، أن نسبة الـ40% يرجح أنها أقل من الواقع ولكن إحجام المشاركات عن الإفادة بتعرضهن للعنف نتج عن عدم ثقة بعضهن بالاستبيان وقلقهن من الإفصاح عما يجري معهن نتيجة لتجارب سيئة في الماضي مع تسرب بياناتهن. الأمر الذي يُعد في ذاته نوعاً من أنواع العنف الرقمي. حيث فضلت بعض المشاركات إنكار تعرضهن لأي نوع من العنف حفاظًا على خصوصيتهن وتجنباً للفضيحة الاجتماعية في حال تسربت البيانات. وهذا يسلط الضوء على مسألة عدم الثقة تجاه المنظمات العاملة في مجال العنف ضد المرأة، والتي كان من المفترض أن تكون المساحة الآمنة التي تلتمس فيها هؤلاء النساء الدعم والحماية. كما أن العديد من المشاركات - خاصة الأكاديميات - كتبن تفاصيل أكثر عن حالات عنف رقمي، لكنهن ادعين أن العنف لم يحدث لهن شخصياً بل لنساء/ فتيات يعرفنهن.

البعد الجغرافي كذلك أثر في نوع الإجابات، فقد تركزت معظم الاستجابات للمسح الكمي في مناطق جغرافية محددة، فمثلاً من حصلن على الاستبيان من الجنوب لم يتمكنَّ من ملئه بسبب ضعف الاتصال بالإنترنت، ما أثّر على النتائج كون العنف الرقمي تختلف حدته باختلاف المنطقة لاختلاف التركيبة الاجتماعية للسكان بين المدن والأقاليم المختلفة.

أما بالنسبة لشكل العنف الذي تتعرض له القياديات الليبيات فقد أفادت المستجيبات للمسح الكمي بأن الاتصال المتكرر من أشخاص غير مرغوب التواصل معهم كان الشكل الأكثر شيوعاً للعنف، بخلاف ما ذهبت إليه الخبيرات اللاتي تمت مقابلتهن، واللاتي اجتمعن على أن نشر الأكاذيب عنهن عبر الإنترنت هو أكثر ما يتعرضن له من عنف، وهذا تفسره طبيعة شخصياتهن والعمل الذي يقمن به والذي تم اختياره للمشاركة في الدراسة على أساسه.

يلي ذلك حسب المسح الكمي الإيذاء اللفظي مثل السب والإهانة المباشرة سواءً عبر التواصل الخاص أو العام في وسائل التواصل الاجتماعي، ثم التلاعب النفسي بالمشاعر، ويليه إرسال صور مخلة غير مرغوب فيها، وجاء بعد ذلك التشهير الذي يمس الشرف ويشوه السمعة.

يتعرض كل من الرجال والنساء للعنف الرقمي، لكن النساء يُستهدفن بشكل أكبر بنوع خاص من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتكون آثار هذا العنف أشد في المناطق المحافظة، حيث تمتد لتشمل أفراد الأسرة والمحيط الاجتماعي. النساء في السياسة يتعرضن لعنف ممنهج نتيجة مواقفهن السياسية، وغالبًا ما يتم استهدافهن من قبل حسابات وهمية تسعى لتشويه سمعتهن واغتيالهن معنوياً، وهو يختلف عن العنف الموجه ضد الرجال.

بل أن هذا العنف كثيراً ما ينتقل إلى أرض الواقع حيث أفادت حوالي 26% من المستجيبات للمسح الكمي إن العنف انتقل بالفعل إلى حياتهن الواقعية، وحوالي 29% أفدن أن العنف الذي يتعرضن له موجود على الإنترنت وعلى أرض الواقع كذلك. وأكدت المقابلات أن العنف الرقمي والواقعي مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً في حلقة متواصلة من العنف.

Figure 1 - Q6

هل انتقل العنف الذي تواجهينه على الانترنت إلى الواقع او العكس؟

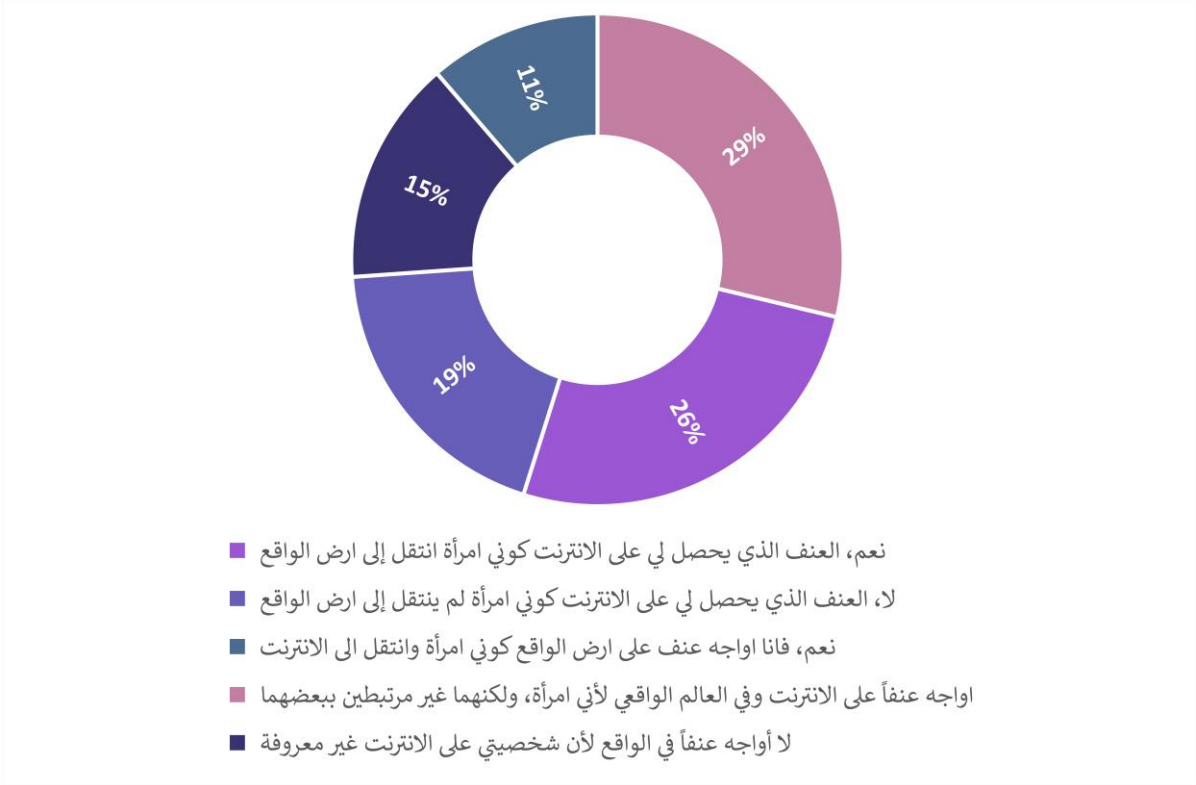

أما عن أسباب العنف الرقمي، فحسبما ظهر واضحاً في المسح الكمي وأكدته المقابلات فإن العنف تعززه العادات والتقاليد، وتحميل النساء مسؤولية شرف العائلة / القبيلة / المجتمع، أو الدوافع الدينية، مثلاً عدم تقبل اختلاط الرجال والنساء في مكان العمل. كما تساهم في انتشاره على نطاق واسع ثقافة الإفلات من العقاب وغياب الرادع القانوني وآليات تطبيق العدالة، كذلك النفاق الاجتماعي حيث يتظاهر الجميع بالعفة والشرف على حساب المعنفات فينساقون في حملات العنف ضدهنّ لتبرئة أنفسهم. وأخيراً المنافسة على الحيز العام بين الرجال والنساء وقلق الرجال من تفوق النساء عليهم في المجالات التي لم يخضنها سابقاً بشكل متكافئ.

ثقافة لوم الضحية أطلت برأسها أيضاً في بعض الإجابات حول أسباب العنف، حتى لو على سبيل لوم المرأة المعنّفة لأنها لم تواجه العنف وتتصدى للعادات والتقاليد وتأخذ حقها.

كما تبين النتائج أن العنف الرقمي يسبب ضررًا نفسيًا واجتماعيًا ومهنيًا للنساء، ويزداد القلق من انتقاله من الفضاء الرقمي إلى الواقع، حيث أن أكثر من 37% من العينة الكمية اعترفت بأن العنف أثر على صحتها الجسدية وحوالي ثلث المستجيبات أفدن بأنهن دخلن في حالة اكتئاب جراء تجاربهن مع العنف الرقمي إلى درجة أن 12% من النساء فكرن بالانتحار. بدرجة رئيسية كان الأثر الأكبر والذي طال حوالي 70% من المستجيبات أنهن أصبحن أكثر حذراً وتردداً في الفضاء الرقمي.

على أرض الواقع، بعض النساء اضطررن لترك البلاد أو تغيير أماكن السكن أو العمل خوفًا من التهديدات. بالإضافة إلى ذلك، فالمتعرضات للعنف لا يحصلن على أي دعم حكومي أو مؤسساتي، والدعم يقتصر عادة على الأسرة أو بيئة العمل.

وأساساً أفادت النتائج أن 62% من النساء لم تتوجهن للجهات الرسمية لطلب الدعم، و60% لم يتوجهن إلى منظمات المجتمع المدني، والدوافع التي تم تقديمها عن سبب هذا الإحجام والتي توافقت مع رأي الخبراء لهذا البحث هو عدم الثقة في الجهات الرسمية بل الخوف من أن يتم لوم الضحية وتكرار الصدمة. وعن سبب الإحجام عن اللجوء إلى منظمات المجتمع المدني كان إما لعدم ثقة المشتركات في قدرة تلك المنظمات على التعامل بسرية مع معلوماتهن وحفظ خصوصيتهن، أو - وهو السبب الأكثر رواجاً - لعدم معرفتهن بوجود تلك المنظمات أصلاً أو لكيفية التواصل معها في حال عرفن بوجودها.

وبالنسبة لدور المؤسسات، فقد أفادت الدراسة المكتبية بالإضافة إلى المعطيات المباشرة من الاستجابات للدراسة بأنه في معظم المؤسسات الليبية، لا تُتخذ إجراءات رادعة ضد من يمارس العنف الرقمي، والتشريعات القانونية غير كافية، بما في ذلك قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2021. لذلك تلجأ النساء غالبًا للبلاغات الإلكترونية لمنصات التواصل الاجتماعي أو فتح محاضر لدى الشرطة، ولكن دون نتائج قانونية فعّالة. بل أن الضغط الاجتماعي والخوف من تضييق الحرية يجعل بعض النساء يتجنبن اتخاذ إجراءات قانونية.

وأفادت المستجيبات بأن المتضررات من العنف لجأن إلى الصديقات وأفراد العائلة، خاصة النساء، ووجدن الدعم منهم إلى درجة أكبر بكثير من أية جهات أخرى. بل إن الكثيرات (حوالي 36%) لم يكن يعرفن عن الجهة الرسمية التي يمكن اللجوء إليها (مباحث الانترنت). وتوالت نسب النساء اللاتي لم تعرف عن أي من الخدمات الأخرى الأمر الذي يشير إلى الحاجة الماسة للتوعية بالوسائل المتوفرة لحماية النساء في الفضاء الرقمي.

وبالنسبة للتوصيات، فقد أوصى البحث بتكثيف التوعية حول العنف الرقمي ضد النساء والفتيات، ودعم المؤسسات التي تقدم الدعم النفسي والقانوني والمناصرة للمتضررات. كما دعا إلى إصلاح قانون الجرائم الإلكترونية وتطوير قدرات الوحدات الأمنية لملاحقة الجناة، وإنشاء مؤسسات تقدم التوعية الرقمية للنساء وحث منصات التواصل الاجتماعي على اتخاذ تدابير أكثر جدية وسرعة في مواجهة العنف الرقمي.

منهج البحث

تم في هذه الدراسة اعتماد منهجيتين لجمع البيانات: المرحلة الأولى تم فيها عمل مقابلات معمقة مع اثنتي عشرة سيدة ليبية تولت/تتولى منصباً أو أدت/تؤدي دوراً قيادياً أو إعلامياً تطلب منها الظهور والحركة في المجال العام الواقعي كما الافتراضي. أما في المرحلة الثانية فقد تم عمل مسح كمّي من خلال استبيان تم توزيعه إلكترونياً واستجابت له 341 سيدة ليبية من مختلف المناطق الجغرافية، جميعهن لعبن أو يلعبن أدواراً قيادية على المستوى المحلي لمدنهن أو مناطقهن (مديرة مدرسة في مدينة ما، أو مديرة راديو مثلاً أو رئيسة تحرير صحيفة محلية) أو على مستوى الدولة الليبية ككل.

مجموعة البحث الأولى المستهدفة تمثلت في سيدات خضن تجربة التعامل مع العنف الرقمي كمتعرضات له من سيدات أعمال أو فنانات أو مؤثرات، وعضوات في هيئات حكومية أو إدارات مؤسسات أو هيئات تشريعية شاركن في سن تشريعات تتعامل مع العنف الرقمي، ومحاميات خضن تجربة الدفاع عن ضحايا العنف الرقمي، أو سياسيات مارسن حق المرأة في الوجود في الفضاء العام، للنظر في نتائج تجاربهن.

تم تحديد المجموعة المستهدفة بحيث تغطي أبرز المحاور التي يدور حولها البحث، وذلك من خلال تطبيق مجموعة معايير على العينة المختارة تشمل: العلاقة المباشرة مع موضوع البحث، التوزيع الجغرافي، التنوع العرقي، اختلاف الفئات العمرية، اختلاف المستويات الوظيفية، مدة النشاط على منصات التواصل الاجتماعي، نوع هذا النشاط وما يثيره من ردود أفعال.

جمع البيانات تم من خلال دراسة الحالات المختلفة كلاً على حدة، بإجراء مقابلات أولية شخصية مع السيدات المستهدفات، أو عبر الإنترنت، تبعتها مقابلات تكميلية عند الحاجة باستخدام نفس الطريقة أو بالاتصال الهاتفي أو بإرسال الأسئلة عبر البريد الإلكتروني، الدراسة الأولى كانت نوعية بصفة عامة وإن تمت الاستعانة ببعض المؤشرات الكمية عن طريق نموذج قامت المستجيبات للبحث بملئه وإرساله عبر البريد الإلكتروني أو تطبيقات المراسلة لإعطاء لمحة عن الاتجاهات العامة للعينة على سبيل الاسترشاد لا القياس.

أما المسح الكمي فقد تم صياغته عبر استبيان رقمي باللغة العربية، استجابت له 341 سيدة، 63.20% منهن تفوق أعمارهن الـ 40 عاماً، و62.54% منهن تقلدن مناصب في القطاع الحكومي، تم استهدافهن بشكل مباشر أو من خلال مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي تضم قياديات أو مدافعات عن قضايا معينة أو تمثل مؤسسات تنتمي إليها هؤلاء السيدات، وقد قمن بالإجابة عن أسئلة تتعلق بأنماط نشاطهن على الإنترنت، وعن تعرضهن للعنف الرقمي من عدمه، وأشكال العنف في حال تعرضن له ومدى حدته وتكرار حدوثه، وكذلك الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على هذا العنف، والدعم الذي تلقينه سواءً من الدوائر الاجتماعية الأقرب لهن كالعائلة والأصدقاء وزملاء العمل، أو الجهات والمؤسسات المختصة.

وتم أيضاً عمل بحث مكتبي لدراسة ما تم نشره من تقارير محلية ودولية تتناول العنف الرقمي ضد النساء في ليبيا وفي المنطقة ككل، ومحاولة حصر ومتابعة تطورات المشهد السياسي والتشريعي الليبي خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة لفهم البيئة العامة التي تتحرك فيها القيادات النسائية في المشهد الليبي.

وقد اعتمد البحث أسلوب تثليث البيانات في التحقق والمقارنة واستخلاص النتائج.

لم يتناول البحث موضوع العنف الموجه ضد النساء على أرض الواقع، إلا من خلال العلاقة المباشرة مع العنف الرقمي إذا أدى أحدهما إلى الآخر أو كان سبباً مباشراً فيه من خلال استنتاجات المستجيبات أنفسهن لطبيعة واتجاه العلاقة السببية.

أشكال العنف الرقمي التي تناولها البحث شملت على سبيل المثال لا الحصر: التحريض على العنف الجسدي أو اللفظي، التحرش الجنسي، التمييز بناء على النوع الاجتماعي، التنمر وخطاب الكراهية، التشهير وانتهاك الخصوصية باختراق حسابات البريد الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي ونشر معلومات خاصة، نشر معلومات كاذبة أو مضللة أو الافتراء، الابتزاز بنشر مواد الكترونية سمعية أو بصرية على الإنترنت.

السياق العام للعنف الرقمي ضد النساء في ليبيا

تُعرف المضايقات التي يتعرض لها الفرد في الفضاء الإلكتروني بمختلف أنواعها بالعنف الرقمي، وهي ظاهرة عالمية رصدتها العديد من الدراسات، التي بيّنت أن درجة التعرض لها تختلف من شخص لآخر بناءً على محدداتٍ عدة ربما يكون النوع الاجتماعي أبرزها، وبحسب مجلس أوروبا (Council of Europe) فإن "العنف الرقمي مشكلة متزايدة في جميع أنحاء العالم وغالبًا ما يكون قائماً على النوع الاجتماعي ويستهدف النساء والفتيات."[1] فيما يقدر الاتحاد الأوروبي أن "واحدة من كل 10 نساء قد تعرضت بالفعل لشكل من أشكال العنف عبر الإنترنت من سن 15 عامًا فصاعدًا."[2]

وبحسب بيان المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة 2023 فإنه "على الصعيد العالمي، تعرض ما يقرب من 60 في المائة من النساء لشكل من أشكال العنف في الفضاء الرقمي، على هواتفهن أو عبر الإنترنت. ويتم استهدافهن بمنشورات سامة على وسائل التواصل الاجتماعي، وخطاب يحض على الكراهية، ومحتوى عنيف، أو يتم تزوير بصورهن إلى صور لتبدو مخلة وتشويهها ومشاركتها دون إذنهن."[3]

وحسب ما تؤكده الدراسات أيضاً فإن نتائج العنف الرقمي على النساء تؤدي في الغالب إلى تقويض أمنهن ودفعهن للانسحاب من لعب أدوار بارزة في الحياة العامة، وخاصة العاملات في المجال السياسي والإعلامي حيث ذكرت دراسة صادرة عن منظمة اليونسكو عام 2020، أن 30% من الصحفيات المجيبات على استبيان الدراسة يواجهن العنف الذي يتعرضن له عبر الإنترنت من خلال التزام الرقابة الذاتية في وسائل التواصل الاجتماعي، وصرح 20% منهن بأنهن انسحبن من جميع أنواع التفاعل عبر الإنترنت، وتجنبت 18% الأنشطة التي تنطوي على مشاركة الجمهور تحديداً.[4]

وشملت آثار العنف على العمل والإنتاجية: الحد من ظهور المجيبات للعيان بنسبة 38%، والتغيب عن العمل بنسبة 11%، والاستقالة من وظائفهن بنسبة 4%، بل واعتزلت 2% منهن مهنة الصحافة كلياً.[5]

وقد أثار التقرير أيضاً مسألة أن معظم الصحفيات اللواتي يتعرضن للاعتداءات عبر الإنترنت لا يعلنّ أو يبلغن عن تلك الاعتداءات، وهو ما يفسر حسب نتائج البحث انخفاض مستويات الإبلاغ فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة على نطاق أوسع، فضلاً عن كون العديد من أرباب العمل يترددون في أخذ العنف المرتكب عبر الإنترنت على محمل الجد.[6]

---

[1] مجلس أو روبا

[2] دراسة معدة من قبل FRA - وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية

[3] بيان المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة 2023

[4] تقرير منظمة اليونسكو بعنوان "العنف ضد الصحفيات على الإنترنت: لمحة عن انتشاره وآثاره عل الصعيد العالمي"، 2020

[5] تقرير منظمة اليونسكو بعنوان "العنف ضد الصحفيات على الإنترنت: لمحة عن انتشاره وآثاره عل الصعيد العالمي"، 2020

[6] تقرير منظمة اليونسكو بعنوان "العنف ضد الصحفيات على الإنترنت: لمحة عن انتشاره وآثاره عل الصعيد العالمي"، 2020

أما في العالم العربي فقد ذكرت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان "العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية"[7] أجريت عام 2022 وتناولت عدة دول هي: المغرب وليبيا وتونس والأردن وفلسطين ولبنان والعراق واليمن، أن "ما يقرب من نصف مستخدمات الإنترنت في الدول العربية (49%) أبلغن عن عدم شعورهن بالأمان بسبب التحرش عبر الإنترنت، وكان هذا الشعور بعدم الأمان أكثر خطورة بين الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان (70%)". وأوضحت الدراسة أن "نسبة 16% من النساء في الدول العربية أبلغن عن تعرضهن للعنف على الإنترنت على الأقل مرة واحدة في حياتهن، ونسبة 60% من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت في المطلق، تعرضن له خلال العام الماضي (2021)، وكانت هذه هي المرة الوحيدة بالنسبة لنصفهن تقريبا التي تعرضن فيها للعنف على الإنترنت."

بالنظر إلى ليبيا، فقد تأخر انتشار الإنترنت فيها عن الدول المجاورة لعدة أسباب أهمها الحصار الذي فرض على ليبيا في تسعينيات القرن الماضي بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 748، واستمر لأكثر من عشر سنوات من 1992 - 2003 على خلفية اتهامها بتفجير طائرة لوكربي. بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الناتج عن إهمال برامج التنمية وأسباب أخرى لها علاقة بالتركيبة الجغرافية والسكانية. وهكذا لم ينتشر استخدام الإنترنت حتى عام 2009، حيث انحصر تزويد الخدمة في الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وهي الجهة التي تملك وتدير شركة ليبيا للاتصالات والتقنية والتي كانت المزود الوحيد للإنترنت في ليبيا لسنوات طويلة. حيث بدأت الشركة بتسويق خدمة إنترنت الطلب الهاتفي سنة 1999، وزاد عدد مستخدمي الإنترنت بعد إطلاق خدمة ليبياDSL سنة 2005، إلا أنه بقي غير منتشرٍ بشكلٍ كبير حتى تم تشغيل مشروع ليبيا ماكس (LYMax) في عام 2009.[8]

خلال تلك الفترة أطلقت شركات الهاتف المحمول أيضاً خدمات الإنترنت على الجوّال، وبحلول عام 2009 كان الإنترنت منتشراً على صعيد واسع أسوة بباقي دول المنطقة. ومع انتشار الهواتف الذكية أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي هي وسيلة التواصل الأكثر انتشاراً بين مستخدمي الإنترنت، وهو ما ظهرت نتائجه جليةً خلال الحراك الشعبي والثورات التي مرت بالمنطقة ككل بدايةً من تونس عام 2010، مروراً بليبيا ومصر واليمن وسوريا جميعها في عام 2011، حيث كانت مواقع التواصل الاجتماعي ساحة التفاعل الأهم التي ينعكس ما يحدث فيها على أرض الواقع والعكس صحيح.

يبلغ عدد سكان ليبيا حسب تقرير "تقدير عدد السكان حسب المناطق" في عام 2020الصادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد عام 2024، ما يقارب 7 مليون نسمة.[9] فيما تبلغ نسبة الإناث حوالي 49.6% من إجمالي عدد السكان.[10] وتتراوح أعمار حوالي 41.57% من السكان بين 25 و54 سنة، وهي الفئة العمرية الأعلى بين السكان، تليها نسبة الأطفال، ثم الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة والتي تبلغ حوالي 15.21% من إجمالي عدد السكان.[11]

---

[7] العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي، رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية، ملخص معد من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2022

[8] الانترنت في ليبيا - موسوعة المعرفة

[9] تقرير تقدير عدد السكان حسب المناطق 2021 الصادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد بليبيا عام2024

[10] موقع Datareportal.com تقرير Digital in Libya لعام 2018

[11] كتاب حقائق العالم، ليبيا

وحسب نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة) لسنة 2022 الصادر عن إدارة الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية بمصلحة الإحصاء والتعداد،[12] وهو أحدث تقرير محلي بالخصوص، فإن نسبة المشتغلين من مجموع الأفراد في سن العمل بليبيا تبلغ 49.1%، فيما يبلغ معدل المشاركة الاقتصادية للإناث 39.8% من معدل المشاركة العام.

وتحقق ليبيا معدلات جيدة أيضاً في تعليم النساء، حيث تعتبر من الدول العربية التي صدقت اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في التعليم، واتخذت خطوة إضافية تمثلت في إدراج الحق في التعليم دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي.[13] وقد بلغت نسبة النساء اللائي وصلن إلى مستوى تعليمي ثانوي 69.4% على الأقل مقابل 45% من الذكور.[14]

ولكن لا يعني ارتفاع معدل التعليم للإناث في ليبيا ارتفاع معدل التمكين الاقتصادي لهن ولا حمايتهن من العنف سواء في العالم الواقعي أو الافتراضي، حيث سجلت ليبيا في 2020 المرتبة الثانية عربياً في ارتفاع مؤشر الفجوة بين الجنسين في معدلات البطالة، وتشكل الإناث نسبة 68% مقارنة بنسبة 41% للذكور من معدل البطالة العام، وهو الوضع الأسوأ عربياً تليها فيه دولة فلسطين فقط.[15]

وبحسب بوّابة الأمم المتحدة للبيانات في المنطقة العربية يبلغ معدل البطالة العام في ليبيا حسب إحصاءات عام 2024 ما نسبته 18.2%،[16] وحتى في سوق العمل تعاني النساء صعوبات في تأدية مهامهن الوظيفية بسبب قضائهن وقتاً طويلاً في تأدية أعمال غير مدفوعة الأجر لرعاية أسرهن، ما يؤدي لكسبهن دخلاً أقل من الرجال. كما أنهن لا يتمتعن بحرية اختيار المهن التي يمارسنها ولا حرية الحركة أوامتلاك الوقت لتحقيق التقدم الوظيفي الذي يحققه الرجال في نفس الظروف.

كل هذا يشكل ضغطاً متزايداً على النساء اللائي اضطررن لتحمل مسؤولية إعالة أسرهن نتيجة للحروب المستمرة في مناطق مختلفة من البلاد، والتي يروح ضحيتها الرجال بشكل أساسي، ويترك ذلك النساء مضطرات لمواجهة العوَز الاقتصادي دون توفر برامج دعم حقيقية من الدولة. وحتى من المجتمع الذي مازال يعتقد أن الدور الرئيسي للمرأة هو داخل البيت لخدمة الأسرة وتربية الأطفال.

كثير من النساء يتجهن لمواقع التواصل الاجتماعي لعدة أسباب وأهداف من بينها العمل، حيث يحصلن على فرصة عرض خدمات متنوعة من أهمها إعداد المنتجات المنزلية وتسويقها على تلك المنصات، أو العمل كمندوبات مبيعات لعلامات تجارية خارجية، وصولاً إلى خدمات التوصيل (تاكسي للسيدات) وخاصة في البيئات المحافظة التي لا تستطيع فيها المرأة استخدام المواصلات العامة. وبذلك لعبت تلك المواقع دوراً كبيراً في تمكين النساء من العمل والتواصل مع الجمهور المستهدف دون الحاجة للخروج

---

[12] نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة) لسنة 2022 الصادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد بليبيا

[13] التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020 المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، صادر عن منظمة الأمم المتحدة، اللجنة االقتصادية واالجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

[14] موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بليبيا UNDP

[15] التقرير العربي لفجوة النوع االجتماعي 2020 المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، صادر عن منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

[16] بوّابة الأمم المتحدة للبيانات في المنطقة العربية- ليبيا

للفضاء العام، وبطبيعة الحال شكلت مواقع التواصل الاجتماعي الفضاء الأمثل للسياسيات والقياديات في المجال العام للترويج لأفكارهن ومشاريعهن وإطلاق الحملات المختلفة والتواصل مع الناس.

بحسب موقع Dataportal.com وبالمقارنة بين تقريري Digital in Libya لعامي 2021 و 2022، كان هناك 3.47 مليون مستخدم للإنترنت في ليبيا في يناير 2022، ما يعادل 49.6% من إجمالي السكان في بداية عام 2022، وهو ما يزيد بمقدار أكثر من 10% عن عام 2021. وربما يعود ذلك لزيادة سرعة الاتصال بالإنترنت، حيث وبحسب نفس التقرير زادت سرعة الاتصال بالإنترنت في الهواتف النقالة في ليبيا بمقدار حوالي 9% بين هذين العامين.[17]

في ذات الوقت سجلت ليبيا عدد مستخدمين نشطين لمواقع التواصل الاجتماعي فاق هذا العدد بكثير، حيث بلغ عدد الحسابات النشطة 6.40 مليون حساب نشط، ما يعادل 91.4% من عدد السكان، حوالي 40% منها حسابات بأسماء نساء.[18]

يوضح التقرير سبب التناقض بين هذه الأرقام بأن أعداد المستخدمين التي تبلغ عنها منصات وسائل التواصل الاجتماعي تستند عادةً إلى حسابات مستخدمين نشطة، وقد لا تمثل أفرادًا حقيقيين، على سبيل المثال، قد يحتفظ شخص واحد بأكثر من حساب نشط على نفس المنصة. وبالمثل، قد تمثل بعض الحسابات كيانات "غير بشرية"، بما في ذلك: الحيوانات الأليفة، الرموز التاريخية، الأعمال التجارية والمجموعات والمنظمات..إلخ.

ولكن بالنظر إلى تقرير شركة ميتا المالكة لموقع فيسبوك (Coordinated Inauthentic Behaviour Report) والصادر في ديسمبر عام 2021، فقد ورد في التقرير "أزلنا 41 حساباً على فيسبوك و 133 صفحة وثلاث مجموعات و14 حساباً على Instagram. تم إنشاؤها في المقام الأول في تركيا واستهدفت أشخاصاً في ليبيا. لقد وجدنا هذه الشبكة كجزء من تحقيقنا الداخلي حول السلوك المنظم المشتبه به في ليبيا والمرتبط بتقارير سابقة عن انتحال الشخصية. لقد ربطنا هذا النشاط بحزب العدالة والبناء الليبي التابع لجماعة الإخوان المسلمين." [19]

وبحسب ذات التقرير فإن "الأفراد الذين يقفون وراء هذا النشاط كانوا ينشرون أخباراً باللغة العربية حول الأحداث الجارية في المنطقة، بما في ذلك الانتخابات المؤجلة وانتقاد صعود المرأة في السياسة والمجتمع والإعلام. في الواقع، أنشأت هذه الشبكة صفحات تدعي أنها تُدار من قبل شخصيات عامة نسائية للإدلاء ببيانات تحريضية نيابة عنهن. ثم يستخدمون صفحاتهم الأخرى لانتقاد هذه المنشورات الوهمية بهدف التشجيع على مهاجمة الشخصيات النسائية ومضايقتها".[20]

هذه المعلومات تؤكد وجود شبكات منظمة تستهدف النساء الليبيات في الفضاء العام باستخدام حسابات تواصل اجتماعي مزيفة، تنتحل شخصيات أخرى حقيقية أو حتى مخترَعة، وتحاصرهن للتراجع عن لعب

---

[17] موقع Dataportal.com تقرير Digital in Libya لعام 2022

[18] نفس المصدر السابق

[19] تقرير (Coordinated Inauthentic Behaviour Report) والصادر في ديسمبر عام 2021

[20] تقرير (Coordinated Inauthentic Behaviour Report) والصادر في ديسمبر عام 2021

أدوار بارزة من خلال اغتيالهن سياسياً ومعنوياً، وهو أمر تم تأكيده من خلال هذا البحث، حيث ذكرت عدد من المشاركات فيه تعرضهن لحملات عنف ممنهجة في إطار الصراع السياسي.

ربط هذه الشبكات بالأحزاب والتيارات السياسية تدعمه حقيقة أن هذه النشاطات مدفوعة الثمن ويتم استخدام المال السياسي لتمويلها، فقد ورد في التقرير نفسه أن هذه الحملة بعينها تم صرف حوالي 59 ألف دولار أمريكي عليها على شكل منشورات ممولة على فيسبوك وإنستغرام تم دفع معظمها بالدولار الأمريكي والفرنك السويسري.[21]

وبالتالي فإن وجود النساء في الواقع الافتراضي فرض عليهن تحديات لا تختلف عن تلك الموجودة في الواقع على الأرض. ويتم تبريرها غالباً بالثقافة السائدة والعادات والتقاليد والدين، وفي أحيان كثيرة لا ينظر إلى محاولات إقصاء النساء وطمس أصواتهن على أنها عنف، بل أنها دفاع عن الهوية أو الدين أو أخلاق المجتمع، وتستهدف حملات العنف بشكل خاص حسب ما خلص إليه هذا البحث السياسيات، ومذيعات التلفزيون، والفنانات، والمدافعات عن حقوق المرأة أو حقوق الإنسان وحرية التعبير بالعموم، ويطال كذلك النساء الأقل نشاطاً وإن كان بنسب أقل.

يتوافق مع هذا أيضاً ما ورد في بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الصادر في نوفمبر 2023 بأنه: "تشير الأبحاث الأخيرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن جميع النساء الأعضاء في المجالس المنتخبة تقريباً اللاتي تم سَبرُ آرائِهن، تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف السياسي أثناء انتخابهن أو بعده. وجاءت هذه التهديدات من الجماعات المسلحة وأعضاء المجالس المنتخبة الذكور وأفراد المجتمع المحلي، وشملت التلويح بالاختطاف والاختفاء القسري، والمضايقات عبر الإنترنت، والعنف اللفظي والنفسي."[22]

يترافق مع العنف الرقمي الذي يواجه النساء اللواتي يتقدمن لخوض غمار العمل السياسي والحقوقي والتعبير العام عن النفس إقصاء تمارسه السلطات الحكومية، وقد ظهر هذا الإقصاء جلياً بعد الكارثة التي تعرضت لها مدن في شرق ليبيا جراء "إعصار دانيال"، الذي ضرب عدة مدن في الجبل الأخضر وتضررت منه بشكل رئيسي مدينة درنة، التي انهار فيها سدان وفاض وادي المدينة ليجرف معه حوالي ثلث المدينة إلى البحر. كارثة راح ضحيتها بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA حوالي 4,352 شخصاً وفقد أكثر من 8,000 شخص، أغلبهم في درنة.

شهدت الفترة ما بعد الكارثة تنادي الجهود المحلية للإغاثة ودعم المتضررين، وتم تشكيل فرق من المتطوعين المدنيين للمساندة والإغاثة تجمعت من كافة مدن ليبيا، منها ما استهدف المدن المنكوبة ومنها ما توجه للمدن المستضيفة للنازحين، وخاصة بنغازي والبيضاء وغيرها الكثير من المدن، وقد كانت المشاركة النسائية في فرق الاستجابة والدعم واضحة وفعالة، بل وكانت مطلوبة ومرحباً بها، خاصة وأن معظم من كانوا بحاجة للدعم هم من النساء والأطفال، وكانت من أبرز الحملات النسائية "فزعة حواء" والتي قادتها عدد من الفاعلات في المجتمع المدني بشكل خاص من مدينة بنغازي، واستهدفت تقديم

[21] تقرير (Coordinated Inauthentic Behaviour Report) والصادر في ديسمبر عام 2021

[22] بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن حملة الـ 16 يوماً لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات - 2023

الدعم للنساء والفتيات المتضررات من الكارثة، واعتمدت في عملها على الجهود التطوعية والتبرعات المالية من المواطنين ونفذت على ثلاثة مراحل.

ولكن هذا التمثيل الذي حصلت عليه المرأة الليبية بشكل مستحق على الأرض لم يوازيه تمثيل عادل على مستوى صنع القرار، حيث غاب التمثيل النسائي عن معظم اللجان الحكومية المشكلة للاستجابة لكارثة دانيال أو لوضع خطط عودة السكان أو إعادة الإعمار.[23]

مع سواد هذه الأجواء المشحونة ضد التمثيل العادل للنساء في الفضاء العام لم يبدُ أن الحكومات في ليبيا تسعى لتقديم أية ضمانات لتحسين وضعهن، بل ساهمت من خلال اتخاذ قرارات تقيد المرأة وتفرض المزيد من الضوابط على حريتها في ترسيخ الأدوار النمطية للرجل والمرأة في المجتمع، ومن بين أهم القرارات التي صدرت بهذا الصدد قرار منع سفر النساء خارج ليبيا بدون محرم والذي صدر في أبريل 2023، وفرضت على إثره الحكومة على كافة الليبيات ملء نموذج بيانات قبل خروجهن من المطار يحتوي بيانات محارمهن وفي حال عدم سفر المحرم معها عليها ذكر مبررات ذلك ومن ثم تنظر الجهات الأمنية في السماح لها بالسفر من عدمه، وأثار القرار موجة واسعة من الانتقادات والجدل القانوني كونه يخالف مواد الدستور الليبي التي تكفل للمواطنين كافة حرية الحركة والتنقل.

وأشارت مجموعة من الخبيرات الأمميات في بيان صدر في يوليو 2023، إلى أن "هناك تقارير تفيد بأن النساء والفتيات اللاتي يرفضن تقديم الاستمارة يُمنعن من الخروج"، وشددن على أن هذه السياسة، "ليست تمييزية فحسب، ولكنها تقيد أيضا حرية حركة النساء والفتيات، بما في ذلك الطالبات اللواتي يغادرن البلاد للدراسة في الخارج".[24]

غني عن القول أن هذا القرار أثر بشكل كبير على الناشطات والإعلاميات وسيدات الأعمال اللاتي تتطلب طبيعة نشاطهن السفر والحركة للمشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية والمساهمة في تمثيل الليبيات في مختلف المحافل الاقتصادية والفكرية والمعرفية.

وقد ورد في ورقة سياسة أصدرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سبتمبر 2024 بعنوان بناء السلام من منظور المرأة والشباب: فهم وتوثيق التجارب المحلية في ليبيا، أن من بين المشاركين في الاستبيان "أفادت النساء، وخاصة الشابات، بأنهن يشعرن بالاستبعاد من عمليات السلام الرسمية، غالبًا بسبب المعايير الثقافية ونقص الدعم من مجتمعهن. بالإضافة إلى ذلك، قيود السفر التي فُرضت على النساء والفتيات - حيث واجه سفرهن بمفردهن قيوداً إدارية لفترة من الوقت ولا يزال ينظر إليه على أنه غير مقبول ثقافيًا."[25]

---

[23] رحلة تعافي النساء في درنة ومدن الساحل الشرقي في ليبيا
المفكرة القانونية - خديجة البوعيشي

[24] خبيرات أمميات يعلقن على قرار منع سفر المرأة بدون محرم - 2023

[25] ملخص ورقة سياسة: بناء السلام من منظور المرأة والشباب: فهم وتوثيق التجارب المحلية في ليبيا - 2024

العنف الرقمي والقانون الليبي

تأخرت ليبيا كثيراً في وضع إطار قانوني للتعاملات على الفضاء الإلكتروني، فبعد مرور أكثر من خمس عشرة سنة على انتشار الإنترنت، ونتيجة لسنوات من المطالبات والضغط في اتجاه الاعتراف بالعنف الرقمي، وخاصة ذلك المبني على النوع الاجتماعي، وبعد عدة مقترحات لقوانين وتشريعات تم تقديمها لمجلس النواب الليبي منذ عام 2014، بدأت السلطات التشريعية تلتفت لضرورة تنظيم هذا الفضاء العام المشترك، والذي لا تقل خطورة العنف الممارس فيه عن ذلك الممارس على أرض الواقع.

وأخيراً صادق مجلس النواب الليبي خلال الجلسة العامة التي عقدت في 26 أكتوبر 2021 على قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية ليكون أول قانون يصدر بهذا الشأن.[26]

قبل ذلك كانت الجرائم الإلكترونية التي ترتكب في ليبيا يتم التعامل معها باللجوء لقانون المطبوعات رقم 67 الصادر عام 1972.[27] أو باستخدام نصوص قانون العقوبات الليبي، والذي بحسب المستشار القانوني د. خالد عبد الكريم الشريف الذي تمت مقابلته في إطار هذه الدراسة، تم وضعه لحماية الإنسان من ثلاث نواحٍ: الحماية الجسدية، حماية الشرف والاعتبار، حماية الممتلكات. وحسب د. الشريف فقد كانت الجرائم الإلكترونية تندرج تحت نصوص حماية الشرف والاعتبار، والتي تشمل مجموعة جرائم مثل السب والتشهير والتهديد وغيرها.

وأكد الشريف أنه لطالما كانت النيابة العامة باعتبارها المسؤولة عن إدارة الدعاوى تطوّع النصوص لتلائم الجرائم التي تُرتكب في الفضاء الإلكتروني، ولكن كانت هناك دائماً مشكلات في استخراج الأدلة وتطويع القوانين. فضلاً عن وجود الكثير من الانتهاكات غير المجرّمة أصلاً في قانون العقوبات الليبي مثل انتحال الشخصية الإلكترونية وفكرة الاعتداء على الخصوصية واختراق الحسابات الإلكترونية وغيرها.

مثل هذه الجرائم يقول الشريف هي التي وضع لها قانون الجرائم الالكترونية تعريفاتٍ واضحة، وعالج مسألة الاختصاص بالنظر في هذه الدعاوى. حيث نزع شرط مكان وقوع الجريمة عنها، في المادة الثالثة منه والتي نصت على أنه: "تسري أحكام هذا القانون على أي من الجرائم المنصوص عليها فيه إذا ارتكبت كل أفعالها أو بعضها داخل ليبيا، أو ارتكبت كل أفعالها خارج ليبيا وامتدت نتائجها وآثارها لداخل ليبيا ولو لم يكن الفعل معاقباً عليه في الدولة التي ارتكبت فيه."

ما جعل من إصدار هذا القانون خطوة جيدة في اتجاه تأطير المشكلة ووضع سياق عام للتعامل معها، إلا أن إصداره قوبل بموجة من الاستنكار والانتقادات الحادة، لاحتوائه على ما اعتُبر "تعبيرات فضفاضة قابلة للتأويل بما يقيد حرية التعبير،" واتهامات بأنه يفرض قيوداً شديدة على الإعلام، نظراً لاحتكامه لمبادئ مثل الأمن العام أو الأخلاق العامة وغيرها من التعبيرات ذات الدلالات غير المحددة، والتي يمكن

[26] نص قانون رقم 5 لسنة 2022 بخصوص مكافحة الجرائم الإلكترونية في ليبيا

[27] نص قانون رقم 67 لسنة 1972 بشأن المطبوعات والصادر عن مجلس قيادة الثورة

استخدامها للتضييق على النساء وفرض سلوك محدد في الفضاء العام يتماشى مع الأدوار الجندرية السائدة في المجتمع والتي تحد بالضرورة من حرية النساء في اختيار طريقة التمثيل الأنسب لهن.

السيدات اللاتي تمت مقابلتهن في هذا البحث لم يكنّ متحمسات كثيراً للقانون أيضاً، فقد ركزت معظم من تقابلنا معهن على غياب أدوات تطبيق هذا القانون، حيث لم يتم التفصيل في مراحل وأدوات تنفيذه، في وضع تفتقر فيه النيابات العامة في ليبيا إلى القدرة والخبرة في التعامل مع الأدلة الإلكترونية ووسائل التتبع للوصول إلى مرتكبي الجرائم والقبض عليهم، ما يجعلها بالتالي غير قادرة على إدارة الدعاوى بشكل جيد في الجرائم الإلكترونية.

تقول إحدى المشاركات وهي سياسية معروفة: "طوال عشر سنوات لم يكن هناك أيّ إجراء يمكن أن يتخذ للرد على العنف الإلكتروني أو تتبع المعتدين، وحتى الآن بعد صدور قانون الجرائم الإلكترونية إذا قررت الذهاب لاتخاذ إجراءات قانونية ضد من مارس ضدي عنفاً رقمياً فأنا غير متأكدة إلى أين يجب أن أذهب، أنا أعلم أن مراكز الشرطة لا تملك مختصين يمكنهم التحقيق في الجريمة وكشف الجاني."

وتعلق مشاركة أخرى وهي محامية معروفة على القانون بالقول: "القوانين تصدر رغم حاجتنا لها دون دراسة، ويتم توريطنا فيها، إذ تُصاغ بشكل غير محكم، وينتهك الخصوصية وحرية الرأي وكرامة الإنسان، كان يجب أن يكون هذا القانون دقيقاً، في وضعه الحالي يحتاج للتعديل في كثير من النقاط، حتى آليات التنفيذ لم يتم ذكرها، وسيتم استغلال هذا الأمر لتمكين جهة قمعية من تنفيذه."

كما أن الجدير بالذكر في هذا الموضوع أن الحماية القانونية وتكوين أطر قانونية رادعة حصلت على تأييد 66.30% من المشاركات في البحث، كما حصل اقتراح إيجاد المزيد من المؤسسات التي تقدم الدعم القانوني مجانا للمعنفات على تأييد 76.09% من المشتركات، باعتبار هاتين المبادرتين مجديتان للغاية في التعامل مع هذه الظاهرة والحد من انتشارها.

العينة المستجيبة للدراسة

استجابت للمسح الكمي الذي أجري في إطار البحث 341 سيدة 63.20% منهن عمرها فوق الـ40 سنة، و28.49% منهن عمرها بين 26 و 40 سنة، بينما 8.01% منهن عمرها بين 18 و 25 سنة.

تعمل 62.54% من المستجيبات في القطاع الحكومي، فيما 14.16% منهن تعملن في منظمات مجتمع مدني، و10.62% تعملن في القطاع الخاص. وقد أجابت 12.68% من المستجيبات بأنهن يمارسن أعمالاً أخرى وعند تحليل الإجابات وُجد أن منهن من تجمع اثنين أو ثلاثة من الخيارات السابقة معاً، أي أنها تعمل في القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني في وقت واحد، ومنهن من تعمل في هيئات تشريعية مثل عضوات منتخبات في المجالس البلدية أو تعملن في المجلس القومي للمرأة أو غيرها من الهيئات، ومنهن ربات منازل في الوقت الحالي لكنهن شغلن مناصب قيادية في السابق.

التوزيع الجغرافي للعينة شمل عدداً كبيراً من المدن الليبية، ولكن الأكثر تمثيلاً كانت مدينة بنغازي بنسبة 38.15%، تليها طرابلس بنسبة 19.69%، ثم مصراتة بنسبة 10.77%، ثم سبها فالبيضاء فاجدابيا فسرت فدرنة فطبرق بنسب متقاربة، تأتي بعدها كل من الزاوية وزليتن وغريان وصبراتة بنسب متساوية، فيما أجابت 3.69% من المشاركات في المسح بأنهن مقيمات خارج ليبيا.

Figure 2 - Q3

مكان الإقامة (المدينة)

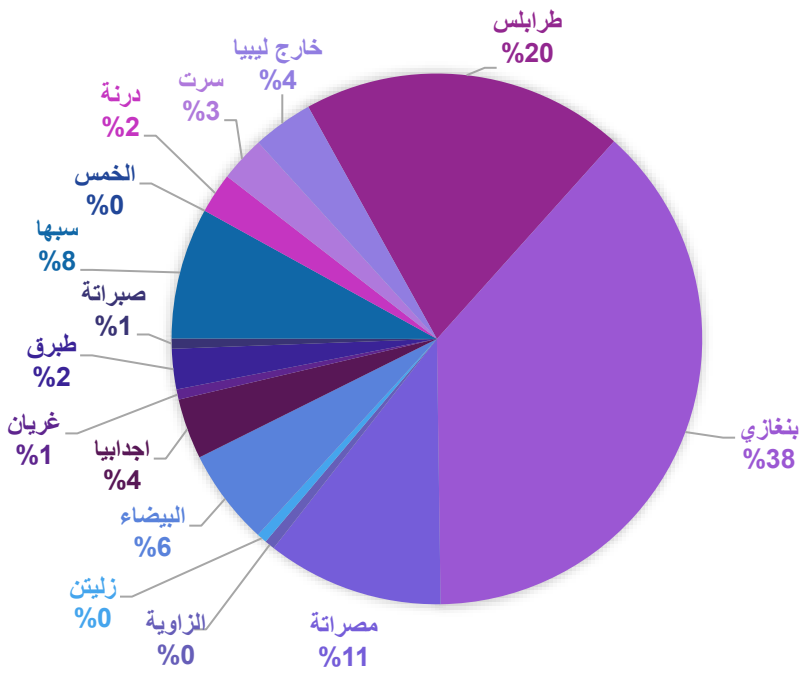

عدد كبير من المشاركات في البحث الكمي تم التواصل معهن من قبل الباحثة بشكل شخصي للمساعدة في ملء الاستبيان أو لتقديم الإيضاحات والإجابة على أسئلة المشتركات حين وجودها.

كما تم في إطار المرحلة الأولى من البحث مقابلة 12 سيدة ليبية، لهن حضور في الفضاء العام بسبب طبيعة العمل / الدور الذي يقمن به في المجتمع، تتراوح أعمارهن بين 30 – 65 سنة، يحملن جميعاً مؤهلات علمية جامعية فأعلى، ويمارسن نشاطاً مختلف الكثافة على الإنترنت بحسب طبيعة عملهن.

منهن من تشغل منصباً رفيعاً في الدولة، ومن تمارس مهنة المحاماة منذ ما يزيد عن عشرين عاماً وقد تولت قضايا مهمة أهّلتها لتولي مناصب قيادية في الدولة، وترأس/ت اثنتان منهن قنوات تلفزيونية عامة أو خاصة، ومنهن صحفيات مرموقات، ومذيعات برامج تلفزيونية معروفات لدى الجمهور، وبينهن الباحثات والسياسيات. جميعهن يملكن حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وتطبيقات المراسلة المختلفة، ثمانية منهن متزوجات ولديهن أبناء، وأربعة غير متزوجات.

وتتأثر طبيعة نشاط كل من المشتركات على الإنترنت بطبيعة عملها، فمنهن من تتصل باستخدام صفحتها الشخصية ومنهن من تمتلك صفحة عامة تشارك فيها نشاطاتها وآراءها تجاه القضايا المختلفة.

وتبقى المنصات الأكثر استخداماً في ليبيا حسب رأي المشاركات هي: منصات وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook وTwitter، وقد أفادت بعض المشتركات أنهن يفضلن Twitter لأنهن يستطعن التبليغ فوراً عن أي عنف يتعرضن له ويتم اتخاذ إجراءات سريعة من قبل المنصة للتعامل مع المحتوى العنيف على عكس Facebook الذي يستغرق فيه الأمر وقتاً طويلاً، وقد لا يؤدي التبليغ لأية نتيجة في غالب الأحيان.

تلي هذه المنصات تطبيقات المراسلة، وأكثرها استخداماً WhatsApp و Facebook Messenger، تليها منصات مشاركة الفيديو YouTube و TikTok ، وبدرجة أقل منصات مشاركة الصور مثل Instagram.

وقد تم التواصل مع المشاركات بشكل مباشر من قبل معدة البحث، سواءً بناءً على معرفة سابقة أو من خلال شبكة العلاقات المشتركة، وأبدين جميعهن الموافقة على المشاركة في البحث شرط استخدام المعلومات التي أدلين بها لأغراض بحثية غير تجارية، ووافقن أيضاً على استخدام التصريحات التي أدلين بها نصاً في البحث، مع إخفاء معلوماتهن الشخصية.

العنف الرقمي من وجهة نظر القيادات النسائية في ليبيا

أكدت 59.82% من المستجيبات للمسح الكمي أنهن لم تتعرضن لأي نوع من أنواع العنف الرقمي مقابل 36.61% من المستجيبات قلنَ أنهن تعرضن للعنف الرقمي، فيما 3.57% منهن لسن متأكدات من الإجابة.

ولكن بحسب الإجابات التي أدلت بها المشتركات في المقابلات الوصفية المعمقة في هذا البحث، فقد تعرضت 11 من أصل 12 منهن إلى العنف الرقمي على اختلاف أشكاله ودرجاته، وهو أمر منطقي بالنظر إلى طبيعة المستهدفات في المقابلات ونوع العمل الذي يؤدينه والشهرة التي يتمتعن بها.

إلا أن التباين في الإجابات بين المسح الكمي والوصفي استدعى من الباحثات التقصي أكثر والتواصل مجدداً مع عدد من المستجيبات للمسح الكمي لاستيضاح آرائهن. وبعد عملية التحقق تعتقد الباحثات أن هذه النتيجة هي على الأرجح غير دقيقة، ولكن المشاركات أجبن كذلك لعدة أسباب. قد يكون من أهمها أنه على مدى سنوات تم استهداف القياديات والناشطات في ليبيا لملء استبيانات والمشاركة في أبحاث حول مواضيع مختلفة، وكانت هناك حالات لم تتم فيها حماية بياناتهن وتم الكشف عن هويات المشاركات في البحث، ومع الأخذ في الاعتبار حساسية موضوع العنف الرقمي الذي ربما واجهنه، سواء كان الأمر يتضمن تحرشًا جنسيًا أو علاقات عاطفية، ومع انتشار ثقافة لوم الضحية في المجتمع الليبي، فضلت العديد منهن إنكار تعرضهن لأي نوع من العنف حفاظًا على خصوصيتهن وتجنباً للفضيحة الاجتماعية في حال تسربت البيانات. وهذا يسلط الضوء على مسألة عدم الثقة تجاه المنظمات العاملة في مجال العنف ضد المرأة، والتي كان من المفترض أن تكون المساحة الآمنة التي تلتمس فيها هؤلاء النساء الدعم والحماية.

ثاني الأسباب قد يكون الإنكار أو الحرج من الاعتراف بأنهن تعرضن للعنف، ويدل على ذلك أن العديد من المشاركات (خاصة الأكاديميات) كتبن تفاصيل أكثر عن حالات عنف رقمي، لكنهن ادعين أن العنف لم يحدث لهن شخصياً بل لنساء/ فتيات يعرفنهن.

وعلى الرغم من التوضيحات المكتوبة في الاستطلاع فإن بعض المشاركات (خاصة الشابات الصغيرات) لم يكنّ على علم بالمعنى الدقيق للعنف الرقمي، لذلك لم يعرفن إذا كان ما مررن به هو حالات عنف رقمي أم لا، واتضح ذلك خلال التواصل اللاحق لملء الاستبيان. حيث واجهت الباحثة صعوبات كبيرة في توزيع الاستبيان وضمان الوصول إلى عدد معقول من الناشطات في جميع المدن الليبية، لكن من حصلن على الاستبيان من الجنوب على سبيل المثال لم يتمكنَّ من ملئه بسبب ضعف الاتصال بالإنترنت، بالتالي تركزت معظم الاستجابات في مناطق جغرافية محددة ما أثّر على النتائج كون العنف الرقمي تختلف حدته باختلاف المنطقة لاختلاف التركيبة الاجتماعية للسكان.

جميع المستجيبات للبحث يمارسن نشاطهن على الإنترنت منذ سنوات، وإن كانت الظروف والأسباب تتغير بتغير الزمن، فمن تشغل منصباً عاماً اليوم يتطلب حضورها على وسائل التواصل الاجتماعي كانت في السابق

تستخدم الإنترنت للاطلاع والتواصل أو لأسباب لها علاقة بالدراسة، والعكس صحيح فمنهن من كانت تمارس نشاطها على الإنترنت بوتيرة مختلفة في السابق بسبب عملها الذي لم تعد تمارسه في هذه اللحظة.

تقول إحدى المشاركات في المقابللات وهي تشغل منصباً مرموقاً في قطاع الإعلام "زادت معدلات استخدامي للإنترنت في الوقت الحالي أكثر من السابق من أجل العمل، أستخدمه للتواصل الاجتماعي أيضاً ولكن بنسبة أقل، أحياناً يقل هذا الاستخدام مع زيادة مسؤوليات العمل بسبب الانشغال، وبسبب عدم رغبتي في تلقي الأخبار الزائفة والإشاعات المغرضة، حيث ألجأ أحياناً لعزل نفسي عن الطاقة السلبية التي تنتشر في هذه المنصات".

كما يؤثر الوضع السياسي والأمني على استخدام المشاركات للإنترنت، ففي أوقات الحرب تصبح الكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي مصدر تهديد مباشر، لذلك يقل نشاط الناس على الإنترنت وخاصة النساء، وبالذات العاملات في مجال الإعلام أو المؤثرات في الرأي العام، على عكس المفروض.

إحدى المشاركات في المقابلات وهي صحفية محترفة كانت لها تجربة مع العجز عن التعبير عن رأيها في أوقات الصراع، تقول: "فرض الاستقطاب الحاد عليّ التزام الصمت تجاه القضايا التي يجب طرحها بشكل موضوعي منحاز لقضايا حقوق الإنسان والسلام، خوفاً من الطرف المسيطر عسكرياً في النطاق الجغرافي الذي أعيش فيه، وإلا تعرضت حياتي للخطر. تسبب هذا حتى في توقفي عن العمل الصحفي لفترة معينة من الزمن، كانت فيها السيطرة لصاحب النفوذ قوية والصراع المسلح في أوجه، وكوني امرأة زاد من حدة الأمر، إذ كان زملائي الصحفيون من الرجال معرضون لذات التهديدات إلا أنهم كانوا أكثر قدرة وحرية مني على ممارسة عملهم الصحفي والتعبير عن آرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي، من السهل استهدافي كامرأة وتهديدي."

مشاركة أخرى تمارس العمل الصحفي اضطرت للعدول عن تنفيذ موضوع صحفي يتناول موضوعاً حساساً في مدينتها، فتحه يمكن أن يتعارض مع مصالح بعض الميليشيات المسلحة المتحكمة في موارد المدينة، تقول بأنها نشرت على صفحتها الخاصة على فيسبوك تطلب توصيلها بمصادر مطلعة على الموضوع، فكان الرد على شكل "رسالة شفهية أوصلها مسلحون من خلال شقيق زوجي، بأن أُقفل الملف و أحذف المنشور الذي ذكرت فيه الموضوع."

نفس المشاركة تقول "خاصة إذا عملت على ملفات حسّاسة مثل الهجرة أو التهريب أو حقوق المرأة، وحتى لو في المجموعات الرقمية المغلقة بعيداً عن صفحتي المتاحة للجميع، يصل الأمر لدرجة التهديد بأني إن لم أتوقف ستتعرض حياتي للخطر."

أما بالنسبة لشكل العنف الذي تتعرض له القياديات الليبيات فقد أفادت المستجيبات للمسح الكمي بأن الاتصال المتكرر من أشخاص غير مرغوب التواصل معهم كان الشكل الأكثر شيوعاً للعنف الرقمي، يليه الإيذاء اللفظي مثل السب والإهانة، ثم التلاعب النفسي بالمشاعر، ويليه إرسال صور مخلة غير مرغوب فيها، جاء بعد ذلك التشهير الذي يمس الشرف ويشوه السمعة.

تقول إحدى المستجيبات للاستبيان تعليقاً على سؤال أشكال العنف: "كنت في علاقة مع زميل لي، وعندما رفضته بشكل قاطع قام بالابتزاز والتحريض ضدي وضد أسرتي والتشهير بي". وتروي أخرى "تعرضت لانتحال صفة وكذلك التشهير بي لأني رغبت بالترشح للانتخابات، وكذلك لكوني مدافعة عن المرأة وحقوق النساء المهجرات والنازحات قسراً".

وتوضح مستجيبة أخرى الأسباب التي يرى المعنّفون أنها تبرر الهجوم عليها بالقول "أتعرض للتعنيف بسبب عدم ارتداء الحجاب، وتعرضت للسب والتبرؤ من المرجعية القبلية و المرجعية الاجتماعية في المنطقة المنحدرة منها، كون عملي يسمح بإظهار شعري ووجهي لعامة الناس ومشاركة الرجال في مكان العمل".

وكرد فعل تقول إحدى المستجيبات: "أحاول ألا أفتح المجال للغرباء، وعدم المجاملة، والتعامل مع الآخرين بصراحه وبحدود".

والشكل التالي يوضح بالتفصيل أشكال العنف الرقمي الذي تعرضت له المستجيبات ودرجات تكرار حدوثه:

Figure 3 - Q5

ما شكل العنف الذي تعرضتِ له على الانترنت وما درجة تكرار حدوثه لك؟

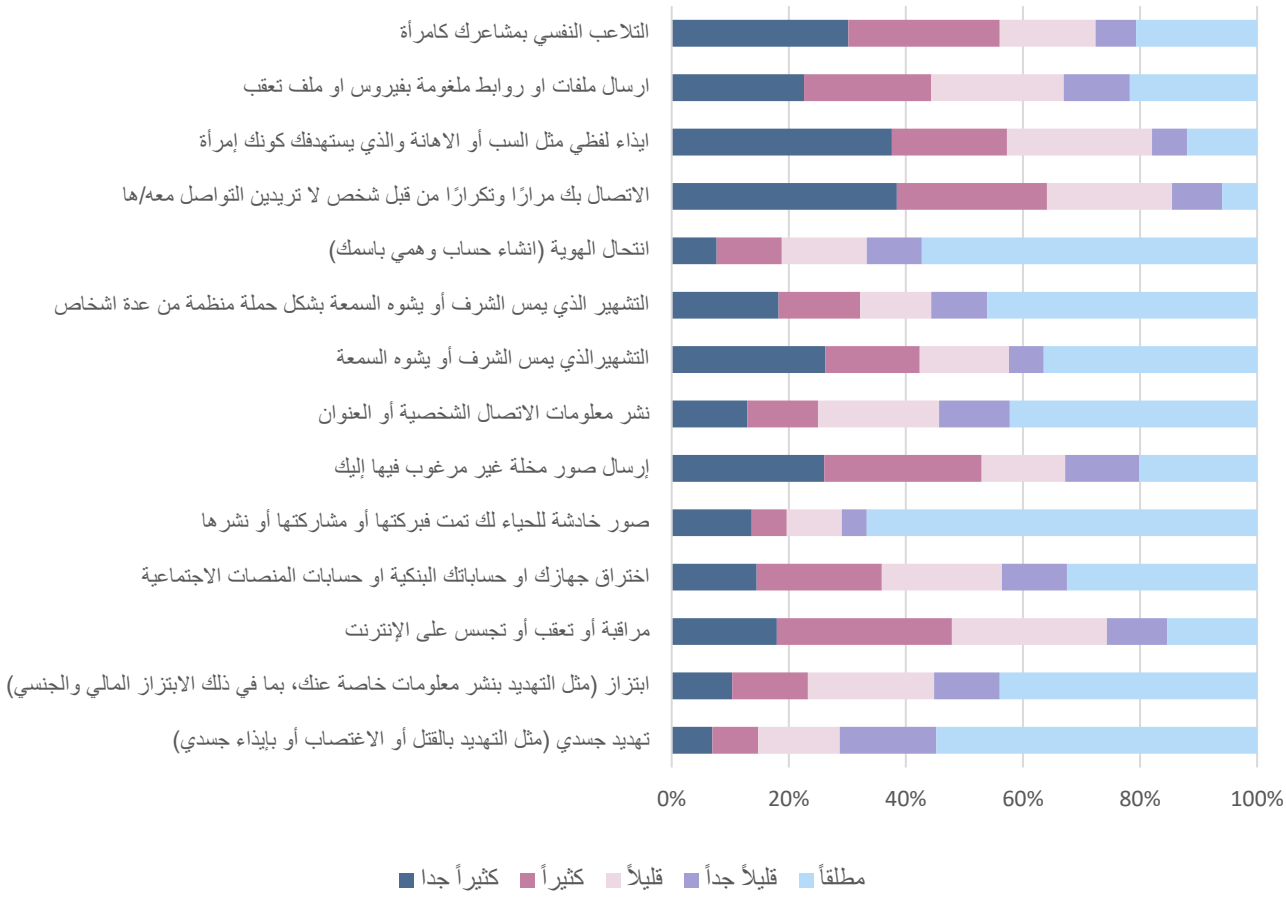

وقد ورد على ألسنة السيدات اللاتي تمت مقابلتهن قصص تؤكد تعرضهن لأنواع مختلفة من العنف الرقمي، أهمها نشر الأكاذيب عنهن عبر الإنترنت، والتعرض للتهديد بالإيذاء الجسدي عبر الإنترنت، و محاولات اختراق الأجهزة الإلكترونية أو حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، كذلك المراقبة أو التعقب أو التجسس عبر الإنترنت، وتعاني عدد منهن من المضايقات المنظمة لأهداف سياسية أو غيرها، فيما تعتقد بعضهن أن الأكاذيب التي تنشر عنهن تقف وراءها حملات احترافية منظمة، منهن من تعرضن كذلك لانتحال الهوية الإلكترونية بهدف الوصول إلى معلومات خاصة أو بهدف نشر إفادات غير صحيحة على لسانهن لإلحاق الضرر بهن وتشويه سمعتهن.

واحدة من السيدات اللاتي تعرضن لانتحال الهوية على الإنترنت وهي إعلامية شهيرة تقول "أحدهم أنشأ صفحة باسمي على فيسبوك ووضع فيها صوري، وأخرى على انستغرام، وكانت الصفحتان تتناولان مواضيع سياسية حساسة تعرض حياتي للخطر، فكنت اضطر كل فترة وبنصح من أشخاص من الجيش في مدينة بنغازي لنشر إقرار إخلاء مسؤولية من هاتين الصفحين وتأكيد أنهما لا تتبعاني ولا أملك سيطرة على ما ينشر فيهما."

هذا العنف الذي تتعرض له هؤلاء السيدات على الإنترنت لم يبقَ في إطار العنف الافتراضي، فقد اختبرت 26.09% من المستجيبات للمسح الكمي فعلاً انتقال العنف من الانترنت إلى العالم الواقعي، وبينما 19.13% منهن نفين أن يكون العنف انتقل إلى أرض الواقع ذكرت 11.30% أن العكس هو ما حدث، حيث بدأ العنف على أرض الواقع ثم انتقل إلى الإنترنت، وأوضحت النسبة الأكبر وهي 28.70% بأنهن يتعرضن للعنف الرقمي والعنف على أرض الواقع ولكنهما غير مرتبطين ببعضهما البعض، فيما 14.78% من المشتركات لا يواجهن العنف على أرض الواقع لأن شخصياتهن على الإنترنت غير معروفة.

وشرحت إحدى المستجيبات قصتها بالقول: "كنت مخطوبة من ابن الجيران وبعد فسخ الخطوبة بدأ بالتشهير بي واختراق هاتفي والآيباد الخاص بي ونشر صوري وأكاذيب عني وتسبب بعقابي من أهلي ومنعي من الدراسة لمدة عام كامل بسبب تأثير كلامه وتهديداته المستمرة حتى انتقلنا من المنطقة ومن المدينة تماماً".

أما أخرى وهي تعمل في الراديو تقول: "بعض من أقربائي يرفضون عملي في الإذاعة المحلية لذلك أتعرض منهم لمضايقات وتحرش وتشهير".

تقول مستجيبة ثالثة: "تعرضت للتحرش والملاحقة لحد باب المنزل وهناك من هدد بخطف ابني"، وتوضح مستجيبة رابعة: "العنف الذي أتعرض له على الإنترنت مرتبط بطبيعة عملي الحقوقي والجندري وشخصيتي وظهوري الإعلامي، أما على أرض الواقع فالعنف مرتبط بكوني امرأة في مجتمع ذكوري يرفض وجودي شريكاً له على الأرض وفي مكان العمل، وكذلك بسبب انتشار التحرش في الشارع وأماكن العمل، وعليه فالبيئة غير آمنة في الفضائين الافتراضي والواقعي ولكن العنف فيهما ليس مرتبطاً دائماً".

القلق من تحول العنف الرقمي إلى واقعي كان هاجس عددٍ ممن تمت مقابلتهن في البحث أيضاً حيث تلقت 9 منهن رسائل تهديد بالإيذاء الجسدي عبر الإنترنت، وبالنظر إلى قصصهن فقد لجأت معظمهن لترك البلاد إما بشكلٍ دائمٍ أو مؤقت، خوفاً من هذه التهديدات أو نتيجة لتعرضهن للعنف فعلاً.

تقول إحدى المشتركات وهي مذيعة برامج تلفزيون معروفة: "في إحدى المرات تعرضت من خلال الفيسبوك لملاحقة من أحد المتحرشين، والذي لم يتوقف عن الاتصال بي بشكل متكرر دون أن أرد، ومن ثم هددني في رسالة أنه يعرف عنوان سكني ومكان عملي وأنه سيصل إلي، وكان الأمر مخيفاً بالنسبة لي أن يتحول هذا التهديد الرقمي لعنف واقعي. كما أنني أستقبل بشكل مستمر رسائل فيها صور جنسية وخادشة للحياء، وما استغربه حقاً هو أن الرسائل من حسابات شخصيات حقيقية، أي بحسابات ليست بأسماء مستعارة أو هويات مخفية".

مما برز بوضوح أيضاً خلال المقابلات أن حدة حملات العنف الرقمي ضد أي من القياديات تزداد بعد اتخاذهن لموقف سياسي معين أو ظهورهن في الإعلام وحديثهن عن مسائل تثير الجدل، وأكدت معظمهن أن العنف الممارس ضدهن يتم بشكل منظم على أساس سياسي أو على أساس ديني أو اجتماعي (لاتهامهن بعدم احترام الدين أو العادات والتقاليد)، وجميع من تعرضن للعنف تلقينه غالباً من أشخاص بحسابات وهمية تحمل أسماء مستعارة لا يمكن تحديد النوع الاجتماعي لمن يديرها.

هل العنف الرقمي ضد النساء قائم على النوع الاجتماعي؟

تم طرح سؤال على المستجيبات للمسح الكمي نصه: "في رأيك - ما سبب انتشار العنف ضد المرأة على الإنترنت في ليبيا وبالذات في منصات التواصل الاجتماعي؟"، وكانت إجابات النساء تدور في فلك لوم العادات والتقاليد وتحميل النساء مسؤولية شرف العائلة / القبيلة / المجتمع، أو لأسباب دينية تتعلق مثلاً باختلاط الرجال والنساء في مكان العمل، أو ثقافة الإفلات من العقاب وغياب الرادع القانوني وآليات تطبيق العدالة، كذلك النفاق الاجتماعي حيث يتظاهر الجميع بالعفة والشرف على حساب المعنفات فينساقون في حملات العنف ضدهنّ لتبرئة أنفسهم، وأخيراً المنافسة على الحيز العام بين الرجال والنساء وقلق الرجال من تفوق النساء عليهم في المجالات التي لم يخضنها سابقاً بشكل متكافئ.

ثقافة لوم الضحية أطلت برأسها أيضاً في بعض الإجابات، حتى لو على سبيل لوم المرأة المعنّفة لأنها لم تواجه العنف وتتصدى للعادات والتقاليد وتأخذ حقها، وقد فصّلت إحدى المستجيبات للاستبيان تصورها لأسباب العنف في نقاط محددة كالتالي:

1. التحولات الاجتماعية: بعد النزاعات الليبية في عام 2011، شهدت ليبيا تحولات اجتماعية وسياسية جذرية. تغيرت الديناميكيات الاجتماعية والقوى السياسية، مما أدى إلى تعقيد المشهد الاجتماعي وتغير القيم والمعتقدات الاجتماعية. قد يكون هذا التحول قد أثر على العلاقات بين الجنسين وزاد من انتشار العنف ضد المرأة.
2. الثقافة والتقاليد: تعد القيم والتقاليد الثقافية في ليبيا عاملاً هامًا في فهم انتشار العنف ضد المرأة. قد تتضمن بعض التقاليد والعادات الموروثة تمييزًا ضد المرأة وعدم احترام لحقوقها. وبالتالي يتم استخدام منصات التواصل الاجتماعي لنشر وتعزيز ثقافة العنف ضد المرأة.

3. الوضع الاقتصادي والاجتماعي: تأثير الصراعات والاضطرابات السياسية والاقتصادية في ليبيا يمكن أن يسهم في ظهور العنف ضد المرأة على الإنترنت. قد يكون الضغط الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن هذه الظروف يزيد من التوتر والعدوانية في المجتمع، ويؤدي إلى تفشي العنف الرقمي ضد المرأة كوسيلة للتعبير عن هذا التوتر.

4. الانعكاسات الثقافية للتكنولوجيا: يمكن أن يؤدي التطور التكنولوجي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي إلى زيادة العنف ضد المرأة على الإنترنت. فقد يجد المتحرشون والمضايقون في هذه الوسائل وسيلة للتحرش والتهديد والتشهير بالنساء بشكل يبقيهم مجهولين ويجنبهم أية تبعات قانونية."

في النتيجة فإن العنف الرقمي ضد النساء والفتيات على الإنترنت هو عنف قائم على النوع الاجتماعي، حيث تتعرض النساء للعنف بشكل أكثر حدةً فقط لكونهن نساء. يؤكد ذلك ما ورد على لسان الخبيرات اللاتي تمت مقابلتهن واللاتي اعتادت معظمهن على سماع عبارات من نوع "أنت امرأة ما دخلك بمثل هذه المواضيع"، أو "دعك من هذه المواضيع وربي أطفالك"، أو "احترمي نفسك وارتدي الحجاب". هذا دون نفي أن العنف الرقمي الموجه ضد الرجال يكون قوياً أيضاً وأحياناً ممنهجاً في إطار الحرب السياسية بين الخصوم، إلا أنه لا يؤثر فيهم بنفس الطريقة التي تتأثر بها النساء كما أن أثره يزول بشكل أسرع.

تقول إحدى الخبيرات وهي محامية معروفة: "تعرضت للعنف الرقمي بشكل أكثر شدة مما قد يتعرض له الرجال لكوني امرأة، ويتضاعف هذا العنف حين تتم ممارسة طبقة أخرى منه على أيدي المقربين والعائلة الذين يتأثرون بالعنف المسلّط علي، فيتوجهون إلي بجمل من نوع "ما الذي أقحمك في مثل هذه المواضيع"، وهو أمر ينطبق على غيري من النساء في مجتمعنا، حين يرتكب الرجل جرائم كالقتل أو أفعالاً مشينة تدنس الشرف، عائلته والمقربون منه يقفون في صفه ويحاولون التدخل بالعرف لحل المشاكل التي يتعرض لها، في حين أن النساء يتم التخلي عنهن لأبسط مخالفة أو فعل ينافي عادات المجتمع".

تؤكد هذا القول مشتركة أخرى تعمل في الدوائر المقربة من الحكومة إذ تقول "وزيرة الثقافة بطرابلس فاطمة توغي طالتها حملة تنمر وتشويه شديدة بعد اتهامات بالفساد وجهت لها، وقبل حتى أن يتم إعلان نتائج التحقيق أو أن يصدر حكم المحكمة، وقد أثرت الحملة فيها بشكل كبير، في حين أن عدداً من الرجال المسؤولين والوزراء في الحكومة وجهت لهم تهم من قبل ديوان المحاسبة باختلاسات مثبتة بأرقام وحقائق إلا أنهم واصلوا حياتهم السياسية، وهذا لم يحرمهم من فرص الاستمرار في أماكن المسؤولية وصناعة القرار. لذا هنالك تفاوت كبير بين المرأة والرجل حتى في ارتكاب المخالفات، ذاكرة المجتمع تجاه المرأة حديدية، لا تغفر."

فيما تروي إحدى المشتركات وهي شخصية تعمل في التحليل السياسي وتظهر عادةً في البرامج ونشرات الأخبار لهذا الغرض "كنت ذات مرة في تونس، وكنت خارجةً للتسوق، فاتصلت بي إحدى قنوات التلفزيون للظهور على الشاشة والتعليق على الأحداث السياسية أيام هجوم قوات الجيش من بنغازي على طرابلس (عام 2019)، قلت لهم بأنني لا أرتدي ملابس رسمية ولا أملك الوقت للعودة للفندق وتجهيز نفسي فأصروا على حضوري لأهمية الحدث ووافقت، كنت بالمصادفة أرتدي جاكيت لونه أخضر عسكري ولكنه قطعاً ليس لباساً عسكرياً، قدمت مداخلتي وخرجت لأفاجأ بحملة شديدة تتهمني بدعم الحرب على

طرابلس وخروجي بالزي العسكري دعماً لقوات حفتر، رغم أن الكلام الذي قلته في مداخلتي لم يكن كذلك مطلقاً، لكن الناس اكتفوا بالصورة والافتراءات المرافقة لها للمساهمة في الهجوم علي دون أن يكلف أحد نفسه عناء الاستماع".

رغم كون هذا الحدث نموذجاً مثالياً للعنف المنظم على أساس سياسي إلا أن نوع الهجوم ومفرداته كان قائماً تماماً على النوع الاجتماعي.

فيما تقول إحدى الخبيرات وهي إعلامية وباحثة في مجال النوع الاجتماعي "أعتقد بأن مستوى العنف الذي يتعرض له الرجال والنساء بسبب طبيعة العمل مثلاً (صحفي أو سياسي) سيكون متكافئاً، ولكن تعاطي المجتمع مع العنف الرقمي عندما يتعلق الأمر بالشائعات أو باستخدام صور جنسية أو تشويه سمعة، سنجده يستخدم مصطلح "الراجل ما يعيبه شي" مع الرجال، في حين أن النساء يتأثرن بشكل كبير ويكون التأثير الأكبر في المحيط العائلي، خصوصاً إذا كنّ يعملن في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات مثلاً، عن نفسي أهلي اعتادوا على طبيعة المخاطر التي أعانيها بسبب العمل لكن أهل زوجي لم يكن الأمر سهلاً عليهم."

وبالإضافة للعنف الذي تتعرض له النساء بناءً على نوعهن الاجتماعي، تعاني بعضهن من عنف مركب، تتقاطع فيه عدة أنواع من التمييز، مثلاً لو كانت ذات بشرة سمراء، أو لو كانت غير محجبة، أو الاثنين معاً، فهذا يجعلها عرضة بشكل أكبر للتنمر والتحرش والتمييز.

تقول إحدى الخبيرات وهي مذيعة برامج تلفزيونية "أتعرض للعنف لكوني امرأة، كما يتضاعف هذا العنف بسبب لوني بسبب التمييز". ومشتركة أخرى وهي باحثة ومحللة سياسية تؤكد "أصنف العنف الرقمي الذي تعرضت له بأنه عنف على أساس النوع الاجتماعي وهو مركب لأني امرأة وبدون حجاب".

ويرتبط هذا العنف ارتباطاً وثيقاً بالدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع، فكلما كانت أكثر شهرةً ونشاطاً زادت احتمالات تعرضها للعنف، والأمر لايقتصر فقط على من يعملن في السياسة إذ يطال العنف الرقمي كل من تجرؤ على شغل حيز في الفضاء العام، على اختلاف نوع النشاط الذي تمارسه.

تعتقد نفس المشتركة أن العنف يزداد "خصوصاً عندما يرتبط بشكل المرأة ومظهرها حين لا يتناسب مع الصورة النمطية التي يعتادها المجتمع"، حين لا ترتدي الحجاب مثلاً أو ترتدي التنانير والملابس المزركشة، وهذا يختلف عما تتعرض له النساء القياديات في أماكن سياسية أو الناشطات فأولئك يتعرضن "لحملات عنف منظمة وتكون واضحة."

الأمر يكون أشد طبعاً لمن تجمع بين الأمرين مثل حالة وزيرة الخارجية الليبية السابقة نجلاء المنقوش التي تمت إقالتها من منصبها بسبب كشف خارجية الكيان الصهيوني في بيانٍ لها عن عقدِ اجتماعٍ وصفته بالسرّي بين وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين والمنقوش في العاصمة الإيطالية روما، ما تسبَّب في خلقِ جدلٍ كبيرٍ داخل ليبيا على الرغم من نشر وزارة الخارجية الليبية لبيانٍ توضيحي أكّدت فيه رفضَ المنقوش عقد

لقاءات مع أي طرف ممثلٍ للكيان الإسرائيلي، معترفةً في الوقتِ ذاته أنّ ما حدث في روما كان "لقاءً عارضًا غير رسمي وغير معد مسبقًا، ولم يتضمّن أي مباحثات أو اتفاقات". إلّا أن الأمور تطوَّرت حينما خرجت مظاهرات نظّمها مئاتُ الليبيين في العاصمة طرابلس وفي مناطق أخرى ضدّ المنقوش ما دفعَ رئيس حكومة الوحدة الوطنية إلى الإعلان من مقر السفارة الفلسطينية في طرابلس عن إقالة المنقوش من منصبها.

ولكن المنقوش كانت قبل ذلك تتعرض لعنف رقمي مكثف جداً امتد على طول سنوات عملها، منشورات ومقاطع فيديو وصفحات تهاجمها بسبب ملابسها وتصرفاتها وطريقة حديثها، وتعلن التبرؤ منها كونها لاتمثل نموذج المرأة الليبية المرضي عنها اجتماعياً، فلا يمر زمن طويل دون أن يتم حبك ونشر قصص عن حياتها الخاصة وعلاقاتها، تتهمها بإقامة علاقات سرية أو زواج سري من أحد المتنفذين بالحكومة، مقابل الأموال والصلاحيات، ولا تمر زيارة رسمية لها لأحد الدول دون أن يتم نشر صور لها تتحدث أو تضحك أو تسلم على مسؤول ما من دولةٍ ما، مع إشارات تنطوي على تعبيرات أو إيحاءات جنسية تهدف لتدمير اعتبارها ومكانتها الاجتماعية ومحاربة صعود النساء في السياسة من خلالها.[28]

في الواقع الأمر لا يقتصر على القياديات بل إنه أحياناً يتمثل حتى في الدوائر الاجتماعية الضيقة، مثل محيط العمل أو الأصدقاء أو حتى العائلة، فحسب رأي إحدى الخبيرات وهي إعلامية معروفة "حتى النساء اللواتي لا ينشطن في الفضاء الرقمي وليس لهن دور بارز في الحياة العامة يتعرضن أيضاً للعنف الرقمي، ربما بشكل مختلف لكنهن يتعرضن له، الأمر مرتبط بكونها امرأة سواء كانت تظهر بالنقاب أو بدون حجاب أو حتى لو وضعت صورة لوردة في حسابها مثلاً".

مشتركة أخرى وهي صحفية مرموقة توافق على هذا الرأي وتوضح "في المجتمعات المنغلقة والمحافظة مثل ليبيا مجرد امتلاكها لحساب على السوشيال ميديا يجعل منها هدفاً للعنف، نحن لا نجد مساحة آمنة للحوار والتفاعل رقمياً مع الآخرين الرجال تحديداً، دون أن نكون هدفاً للعنف، ويتحول أحياناً تعليقٌ على منشور ما لحملة منظمة من العنف من الرجال المشاركين في ذات مساحة المنشور، لذا نلاحظ أن النساء يشعرن بالأمان أكثر في التفاعل الرقمي في مجموعات تضم نساء فقط، ويعبرن أكثر وبحرية أكبر، وهذا لا ينفي إمكانية تعرض النساء في تلك المساحات لعنف من النساء أنفسهن.

لكن بشكل أكثر تركيزاً ودقة إذا تحدثنا عن النساء العاملات في مجالات معينة فأنا أعتقد أن النساء العاملات في مجال الدفاع عن حقوق المرأة هن الأكثر عرضةً للعنف، ومن ثم الفنانات، ومن ثم أجد الصحفيات في الترتيب التالي إذ يواجهن عنفاً سببه ظهورهن وطرحهن لمواضيع تزعج السلطات والرأي العام. أما السياسيات فعلى الرغم من تعرضهن لعنف شديد لكنهن في النهاية جزء من التوازن السياسي والتحالفات بين أطراف مختلفة، كما أنهن محاطات بمنتفعين من نفوذهنّ وهذا لا يجعلهنّ وحيدات في مواجهة هذا العنف".

[28] مقاطع فيديو تهاجم وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش وتتهمها أخلاقياً
Libyan Foreign Minister Najla Elmangoush
Libyan Foreign Minister Najla Elmangoush

كيف يؤثر العنف على النساء؟

يترك العنف الرقمي أثراً شديداً على المتعرضات له، وخاصة في الجانب النفسي حيث أفادت 69.16% من المستجيبات للمسح الكمي بأنهن أصبحن حذرات في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كثيراً جداً، و 30.19% منهن فقدت الثقة في نفسها وفي المحتوى الذي تقدمه، ودخلت 33.96% منهن في حالة اكتئاب، و 37.14% وصل تأثير العنف إلى صحتهن الجسدية.

الآثار النفسية للعنف الرقمي كما يتضح من الإجابات غيرت من سلوك المعنفات وطريقة حياتهن وتعاطيهن مع أنفسهن ومع المحيط، تقول 34.58% مستجيبة أنها أصبحت أكثر انعزالية في الواقع، و 40.95% غيرت من طريقة كتابتها وتعبيرها عن نفسها، وفيما تلقت 38.68% ضغوطات ولوماً من الأسرة، وصل الأمر بما نسبته 12.38% منهن إلى التفكير بالانتحار.

تعلق إحدى المستجيبات للمسح الكمي بالقول "وضعي الاجتماعي والنفسي دمرا تماماً، وفقدت ثقتي حتى في أمي وأخواتي لأنهن يلمنني على ما حصل لي".

وتقول أخرى "الأذى الذي تعرض له زوجي كان كبيراً جداً لدرجة أن إخوته قاطعونا بسبب عملي في مجال حقوق الإنسان ونشري لمقالات ذات طابع حقوقي". وثالثة تضيف "تأثرت صحتي النفسية وقلت ثقتي بالناس حتى الأشخاص المحيطين بي من الأصدقاء".

الرسم البياني في الصفحة التالية الإجابات والنسب المئوية بالتفصيل. هذه النتائج تؤكدها المقابلات المعمقة، حيث أكدت جميع المشتركات في المقابلات بأن صحتهن النفسية تضررت جداً بسبب العنف الذي تعرضن له رقمياً، ومنهن من خضعت حتى للعلاج النفسي.

تقول إحدى المشتركات وهي تشغل منصباً مرموقاً في الدولة "في إحدى المرات واجهت حملة مضللة مسيئة تسببت في تغيبي عن العمل لمدة يومين، بسبب انتشار صورة لي مع تعليقات وكلام غير صحيح يسيء لي، شعرت بالإحباط والخوف وعدم الرغبة في الذهاب للعمل، إذ تملكتني قناعة بأن الكلام الذي قيل ضدي في الفيسبوك والذي كان تحريضياً ومسيئاً سيقوله لي الناس في الشارع حين أخرج".

وبالطبع فآثار هذا العنف تمتد لتشمل أفراد الأسرة والمحيط الاجتماعي المقرب من المتعرضات له، وتختلف طرق التعامل مع هذه المواقف الحساسة، فبينما تقف بعض الأسر لدعم ضحايا العنف الرقمي من أفرادها، يتخلى البعض الآخر عن هذا الدور إرضاءً للمجتمع، وقد تباينت الإجابات على هذا السؤال بين الخيرات اللاتي تمت مقابلتهن، بين من يتلقين الدعم الكامل من الأسرة والشركاء الذين قد ينخرطون في ردود أفعال للدفاع عن المتضررات، وبين من يتلقين اللوم والتخلي داخل محيطهن الاجتماعي الأقرب بدافع الخوف عليهن أو بدافع القلق على سمعة العائلة التي قد تتأثر بالهجوم الحاد على إحدى نسائها، تقول نفس المشتركة التي تشغل منصباً في الدولة "حين بدأت تنتشر صوري وبدأت حملات العنف الرقمي تجاهي، عارض أخي استمراري في العمل، وقال أنه لا يجد أي فائدة مما أقوم به، والدتي وأخواتي لا يصارحنني بما ينشر عني من إشاعات وتضليل لكنهن ينزعجن بكل تأكيد، وما يقلقني هو اعتقادي بأن هذه الحملات المضللة لو استمرت ستنجح في صنع صورة مزيفة عني أمام أفراد العائلة الممتدة أو الأصدقاء حتى المقربين مني".

Figure 4 - Q8

بالتفكير في أسوأ واقعة تعرضتِ لها، كيف كان أثر هذا الأذى عليك؟

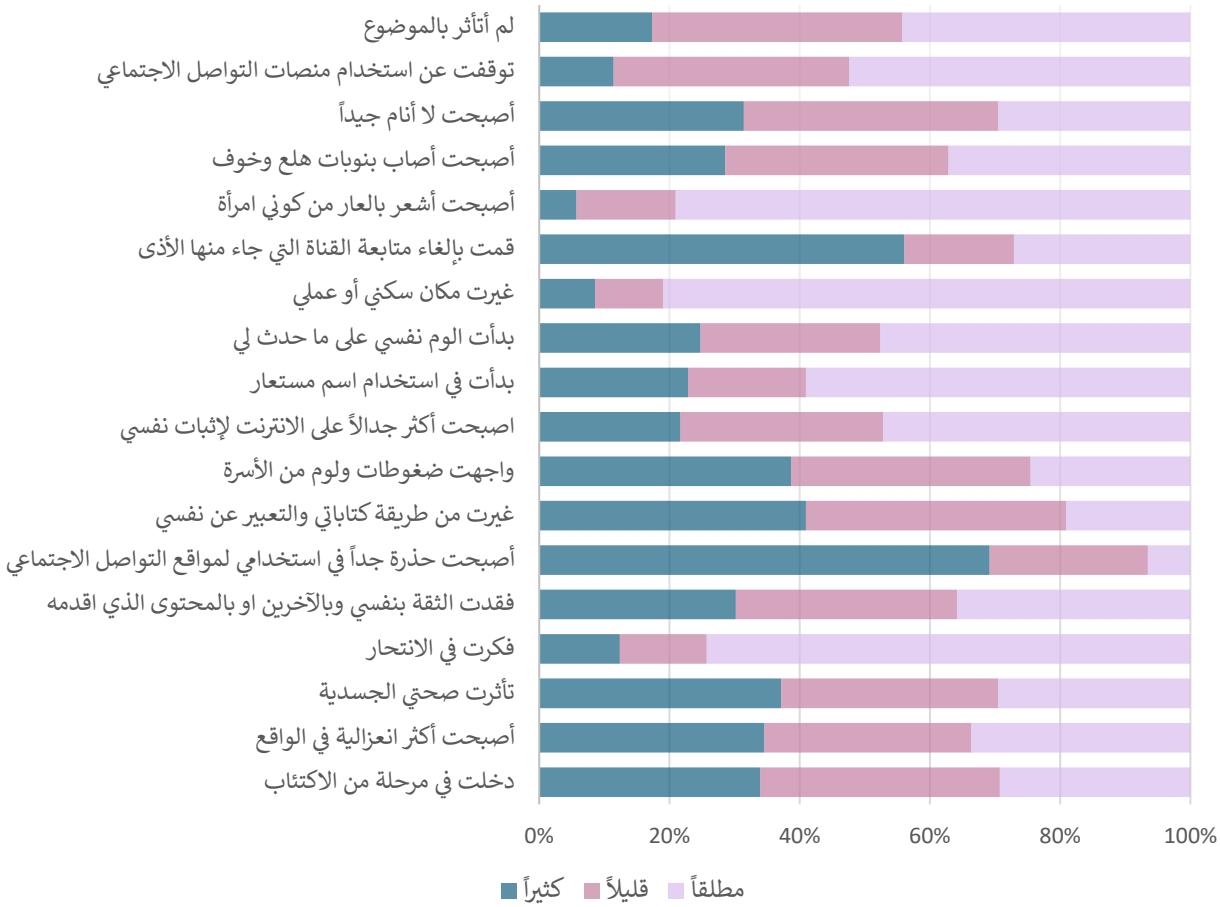

هذا الوضع يوسع من دائرة الأثر الذي يسببه العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي، فبينما تواجه النساء هذا العنف وتضطر للتعامل مع الخوف من انتقاله للعالم الواقعي، فهن يقعن فريسة الضغط المترتب على مشاركة ما يتعرضن له مع أسرهن، خوفاً من أن يلقى باللوم عليهن في استدراج هذا العنف وبالتالي يفرض عليهن قيوداً أكبر، إحدى المشتركات وهي صحفية مرموقة قالت أنها تفضل عدم الحديث عن هذا الموضوع مع أسرتها، حيث ورد ضمن ردها على هذا السؤال "عادة لا أشاركهم ما أتعرض له من ضغوطات خوفاً من أن يؤثر هذا على مساحة الحرية التي بالكاد تمكنت من انتزاعها منهم، وأحرص دائماً على استمرار الثقة بيني وبينهم، وأيضاً على توسيع مساحة الحرية في تفاوض ظالم قائم على نظرية "أني ما دمت جديرة بهذه الثقة فستمنح لي مساحة حرية أكبر"، أعرف أن هذا ليس منصفاً ولكنني أتعامل بواقعية".

مشتركة أخرى وهي محامية معروفة واقعةٌ في دائرة صراع داخل العائلة نفسها، حيث تقول "والدتي ترفض بشكل قاطع طبيعة عملي التي تعرض حياتي للخطر، وإخوتي أيضاً يلحون علي دائماً لترك عملي ليس من أجل سلامتي فقط وإنما من أجل سلامة أبنائي أيضاً، إذ تعرض ابني الصغير في إحدى المرات لمحاولة تخويف من قبل عدد من المسلحين كان يمكن أن تتطور لمحاولة اغتيال، غير أن زوجي يدعمني باستمرار وربما لولا تشجيعه لي لكنت توقفت عن العمل".

التعرض للعنف الرقمي يتحكم أيضاً في طريقة تعاطي النساء مع المحيط وقد يؤثر على عملهن وممارستهن لدورهن القيادي، حيث تقول 69.16% من المستجيبات للمسح الكمي أنهن أصبحن حذرات جداً في استخدامهن لمواقع التواصل الاجتماعي، بينما 41% منهن غيرن كثيراً من طريقة كتابتهن والتعبير عن أنفسهن بسبب العنف الرقمي، فيما أصبحت 21.70% منهن أكثر جدالاً بشكل كبير على الإنترنت لإثبات أنفسهن، وقد بدأت 22.86% منهن في استخدام اسم مستعار بشكل كبير، وتوقفت 11.43% منهن عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كامل.

تقول إحدى المستجيبات "أصبح لدي الحذر الكثير وعدم الثقة في أي صديق جديد على مواقع التواصل، وأرفض التعارف أو توضيح مكان عملي".

وتضيف أخرى "غبت عن وسائل التواصل الاجتماعي وقطعت أية جهة اتصال تخبر الآخرين بمكان وجودي لمدة 5 سنوات".

وقد أكدت المقابلات هذا الاستنتاج حيث تقول إحدى المشتركات وهي باحثة حقوقية وإعلامية معروفة "لا أفكر مطلقاً في الدخول في المجال السياسي في الوقت الحالي الذي تتعرض فيه السياسيات لحملات تشويه شنيعة، وهذا التشويه لم يؤثر عليهن فقط بل كبرت دائرة التأثير لتمنع بقية النساء من العمل في مجالات السياسة والدفاع عن الحقوق، لكن لن أتوقف عن العمل في المجال الحقوقي مهما تعرضت للعنف الرقمي."

وتعتقد إحدى الخبيرات وهي إعلامية شهيرة أنه "في فترة الثورة وما بعدها مباشرة حتى عام 2013 كان هنالك حضور أقوى للنساء ولرأيهن على مختلف الأصعدة ومن ضمنها حضورهن على وسائل التواصل الاجتماعي، لكن هذا تراجع بشكل كبير الآن بسبب انتشار السلاح والتخويف والترهيب الذي يمارس ضد كل من ترفع صوتها".

ومن خلال مقارنة نتائج المقابلات لاحظنا أن من تأثر عملهن بالعنف الرقمي من المشاركات في البحث كنّ من العاملات في المجال الإعلامي بشكل خاص، ذلك أن عملهن الصحفي أو الإعلامي يتم عرضه كاملاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالتالي لا توجد حواجز بينهن وبين الجمهور المتلقي والذي سيتفاعل بشكل كبير مع أو ضد أي محتوى صادم أو يكشف حقائق معينة أو يفضح فساد جهات معينة، ما يجعلهن مكشوفات أكثر لحملات التنمر والتصنيف والتحريض والتحرش، كون المجال العام يسمح للجناة بالشعور بأن لديهم الحق في مهاجمة النساء لأنهن "وضعن أنفسهن هناك وهن يعلمن المخاطر"، فتلجأ بعضهن لتقليل وقت وجودهن على تلك المنصات بالتالي يتأثر أداؤهن سلباً في العمل تجنباً لهذا العنف.

كيف تتعامل النساء مع العنف؟

كرد فعل على العنف الرقمي الذي تتعرض له النساء الليبيات وخاصة صاحبات الحضور في الفضاء العام، لم تتوجه 62.22% من المستجيبات للمسح الكمي للجهات الرسمية للحصول على الدعم، وذكرت حوالي 60% منهن أنهن لم يتوجهن إلى منظمات تعمل في مجال الأمن والسلامة الرقمية أو الحقوقية، أو حتى إلى مختصين بالأمن الرقمي لطلب الدعم المعرفي في مواجهة العنف إما لعدم الثقة في قدرة تلك الجهات على التعامل بسرية مع بياناتهن وحفظ خصوصيتهن أو لأنهن لم يعرفن بوجود تلك الجهات أصلاً.

وتوضح إحدى المستجيبات سبب عدم توجهها لتلك الجهات طلباً للدعم بالقول "لم ألجأ يوما لأية جهة لعدم ثقتي في أن يتم الوقوف بجانبي، وأيضاً لاعتبارات تتعلق برفض الأهل خوفاً من الفضيحة، أما المنظمات المدنية فلعدم ثقتي في احتراف هذه المنظمات فيما يتعلق بالسرية والخصوصية".

وتقول مستجيبة ثانية "الجهات الأمنية في الدولة تحتاج إلى التفريق بين الضحية والجاني، لأنهم أحياناً يتعاملون معي وكأنني السبب فيما حصل لي "وكان إنتي ماشية جنب الحيط راه ما صارش معاك هكي" أو "من خاف سلم".".

تتوافق هذه النتائج مع ما ورد على لسان الخبيرات اللاتي تمت مقابلتهن في إطار البحث، واللاتي اتفق معظمهن على أنه لا فائدة من اللجوء للجهات الأمنية لتقديم الشكاوى لأن تلك الجهات نفسها لا تمتلك الأدوات اللازمة لمتابعة الجناة، أو لأن التوجه لمركز الشرطة سيزيد الأمور سوءاً ، فالمجتمع لا يتعامل بشكل منفتح مع السيدات اللاتي يدخلن مراكز الشرطة، تقول إحدى المشتركات وهي صحفية "للوضع الاجتماعي أيضاً دور، فإذا ذهبت للمركز لتقديم بلاغ فسأعرض نفسي لقيود أكثر ممن حولي".

أو لأن التجاهل قد يكون حلاً أفضل في حال لم يتجاوز الأمر التعليقات المسيئة كما تقول إحدى المشتركات وهي باحثة وسياسية "لم يكن هنالك اعتداء بالمعنى الذي يتطلب مني اتخاذ إجراء رادع، إذ أن الأمر كان يقف عند حد التعليقات المسيئة من نوع "يال قلة أدبك" أو "ضعي حجاباً على رأسك"، تجاهل هذه التعليقات أفضل من الرد عليها وجعلها مهمة".

وقد لجأت إحدى الخبيرات وهي إعلامية شهيرة لتوظيف ما تتعرض له بشكل إيجابي من خلال "العمل على الأمر بشكل مختلف، كأن لا أكتفي بجعل الأمر شخصياً، بل يتخطى ذلك للتوعية مثلاً أو المشاركة في ورش عمل لدعم سيدات متضررات من العنف الرقمي".

ما هي وسائل الدعم المتاحة؟

سمح لنا المسح الكمي بالحصول على إحصائيات متنوعة للإجابة على سؤال تلقي الدعم من عدمه، وقد تبين في العموم أن الدعم الأسري سواءً من الرجال أو النساء في العائلة، أو حتى دائرة الأصدقاء كان أكبر بكثير من أي دعم حكومي أو مؤسساتي تتلقاه المتعرضات للعنف، حيث قالت 32.26% منهن بأن الدعم الذي تلقينه من الأصدقاء والصديقات كان كبيراً، و 22.34% منهن تلقين الدعم بشكل كبير جداً من أفراد

الأسرة من النساء مقابل 23.91% منهن تلقين الدعم القليل من أفراد الأسرة من الرجال و25.81% منهن تلقين الدعم قليلاً من الزملاء في مكان العمل. البيانات يوضحها بالتفصيل المخطط التالي:

Figure 5 - Q9
هل تلقيت اي دعم من أي مما يلي

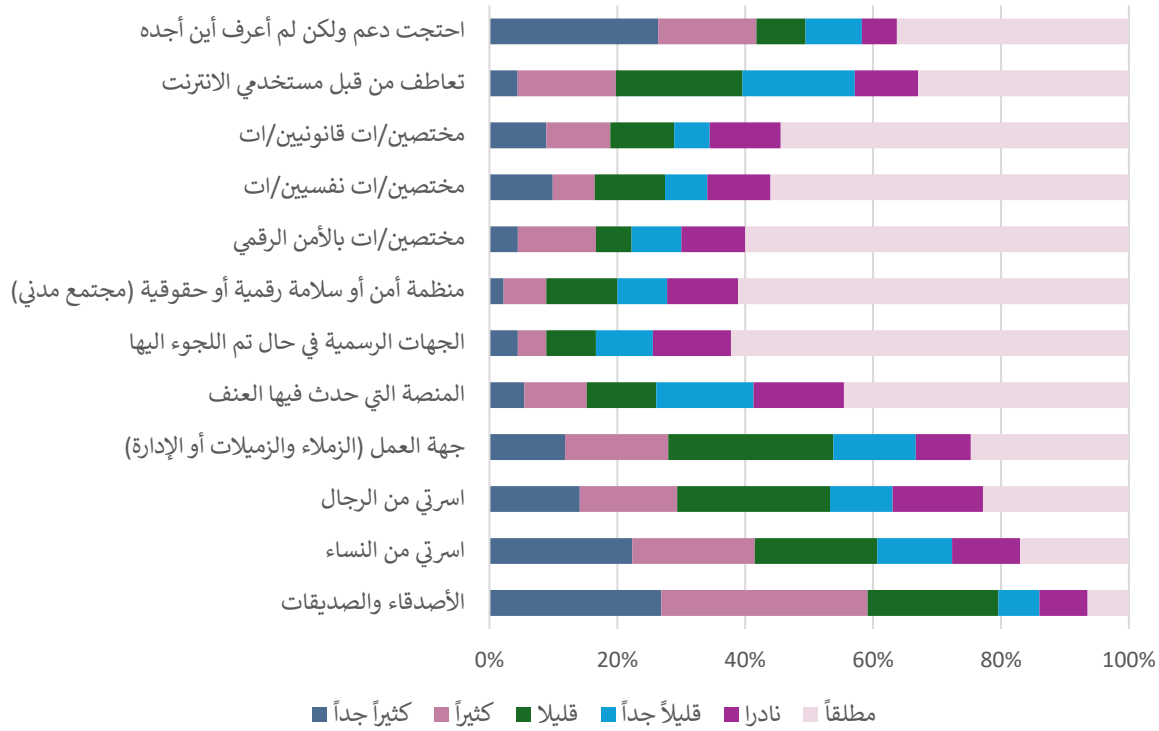

يعزز الاعتقاد بعدم كفاية الدعم الحكومي والمؤسساتي في هذا المجال ما ذكرته الخبيرات في المقابلات، واللاتي اتفقت جميعن على أنهن لم يتلقين أي دعم حكومي أو مؤسساتي تجاه ما يتعرضن له من عنف. ، تقول إحدى المشتركات وهي باحثة وإعلامية "لم أتلقّ أي دعم أو إرشاد من مؤسسات أو مجموعات نشطة، هذه المؤسسات موجودة لكن لا يوجد لهم تواصل مع الناجيات أو ضحايا العنف الرقمي، بسبب ضعف الموارد المالية لديهم، فنجدهم غير قادرين على الوصول للنساء المتضررات من العنف، وبالمقابل يكون من الصعب على الناجيات من العنف التواصل مع هذه المؤسسات، ليس فقط لحاجتهن للدعم التقني بل لحاجتهن للدعم النفسي أيضاً بعد ما واجهنه من عنف."

تذكر نفس المشتركة بعض المبادرات التي سمعت عنها لدعم الناجيات من العنف الرقمي وهي "مشروع (just talk) في مدينة بنغازي وهو أحد مشاريع منظمة أكتيد الفرنسية ولديهم خط ساخن لاستقبال الشكاوى وتقديم العلاج النفسي لطالبات الدعم. وهناك الخط الساخن الذي يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة لدعم المرأة UN Women. مع أني لم ألاحظ لهم أي نشاط أو أسمع بمن استفاد من هذه الخدمات، وهم لم يقوموا بنشر أي تقارير عن نشاطاتهم."

وعلى صعيد الدعم التقني أو التدريب على أسس الحماية الرقمية فقد عبرت بعض من تمت مقابلتهن عن الرغبة الشديدة بتلقي هذا التدريب، وتؤكد إحداهن وهي المحامية التي تعرض ابنها للتهديد "أنا أحاول باستمرار الحصول على فرصة التدريب مع خبير بالأمن الرقمي ولكن هذه التدريبات ليست كثيرة وقد سمعت عن بعضها بعد فوات أوان الالتحاق، لا يتم الإعلان عن هذه الفرص بشكل جيد للمهتمات بالاستفادة منها للأسف."

بينما أكدت عدد من الخبيرات المشتركات في البحث أنهن حصلن على هذه الخبرة إما بالتعليم الذاتي من خلال البحث على الإنترنت، أو من خلال أصدقاء أو زملاء عمل يقدمون النصيحة في حالة تعرضهن للمخاطر الرقمية، وحتى من تلقين تدريباً مباشراً في هذا الشأن – وهن الصحفيات – اشتكين من أن التدريب تناول المبادئ الأساسية فقط ولم يتعمق في طرق الحماية اللازمة لمواجهة العنف الرقمي الذي تتعرضن له.

يذكر أن برنامج سلامات للسلامة الرقمية المنفذ من قبل منظمة سيكديف، انطلق في ليبيا بداية العام الجاري، وشمل البرنامج تدريب مدربين على السلامة الرقمية لحوالي عشرين فتاة، تبعه سلسلة تدريبات بشكل شخصي وعبر الإنترنت للفئة العمرية الشابة وخاصة الشابات، حيث وصل عدد التدريبات المنفذة ثلاثين تدريباً، استهدفت متدربين من خمسة مناطق جغرافية وتجاوز عدد المتدربين 900 منهم، 750 من المتدربات.

بالإضافة لذلك تم إنشاء حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي الانستغرام و الفيسبوك تم من خلالها تطوير ونشر مواد السلامة الرقمية باللهجة المحلية في ليبيا، بالإضافة للتفاعل مع أسئلة واستفسارات متابعي هذه الحسابات من ليبيا حول السلامة الرقمية.

إلا أن المشاركات اشتكين أيضاً من أن المبادرات التي يسمعن بها والتي تقوم عليها منظمات مجتمع مدني أو مجموعات من الناشطين في الدفاع عن حقوق المرأة لا تتعدى التوعية العامة، ولا تصل إلى حد تقديم الدعم النفسي أو التقني أو القانوني اللازم لمواجهة هذا النوع من العنف.

تقول إحدى المشاركات وهي باحثة في مجال النوع الاجتماعي "قانون الجرائم الإلكترونية الذي صدر العام الماضي لم ينص على تقديم دعم للمعنفين، والمتمثل بشكل أساسي برأيي في تقديم دعم نفسي، بالإضافة لدور المجتمع المدني الذي أعتبره سانداً وليس أساسياً كون الدعم النفسي مكلف ويحتاج لميزانيات عالية، ومن مسؤوليات الدولة إنفاذ القانون وآليات وأدوات لتطبيقه، فمثلما من المهم وجود شرطة إلكترونية لتحديد الجناة، لا بد أن يتضمن القانون آليات لدعم الضحايا."

وقد طلبنا من المستجيبات للمسح الكمي تقييم تجاربهن مع الدعم الذي تلقينه خارج إطار الأسرة، فكانت الإجابات في معظمها تدل على عدم معرفة المشتركات بوسائل الدعم المتاحة، حيث أجابت 35.56% بأنهن لم يعرفن أصلاً بوجود جهات رسمية معنية بمكافحة الجريمة الرقمية (مباحث الانترنت) ولذلك لم يلجأن لها طلباً للدعم مقابل 10.00% قلن إنها كانت مفيدة جداً، بينما 40.00% قلن إنهن لم يعرفن بوجود الجهات التي تقدم دعماً تقنياً مقابل 13.33% قلن إنها كانت مفيدة جداً، وكذلك 41.57% من المشاركات تجهلن وجود جهات تقدم دعماً نفسياً مقابل 16.85% يعتقدن بأنها مفيدة جداً، و 40.00% يجهلن وجود جهات تقدم دعماً قانونياً مقابل 16.67% يعتقدون بأنها مفيدة جداً. وأجابت 32.22% من المشاركات بأنهن لم تعرفن بوجود آلية طلب الدعم من إدارات منصات التواصل الاجتماعي.

Figure 6 - Q10

إذا كنتِ طلبتِ الدعم، كيف تقيمين تجربتك مع

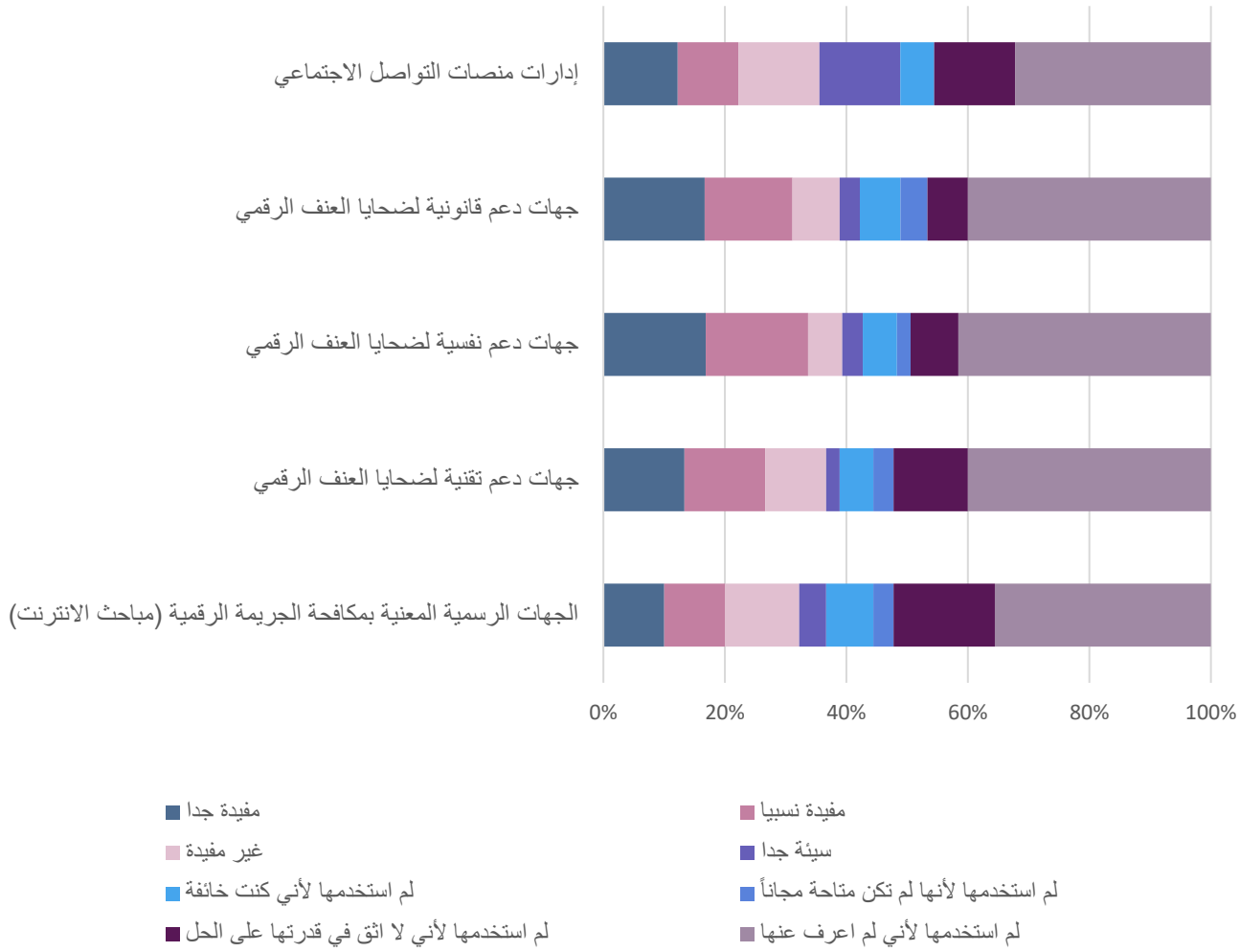

الخاتمة والتوصيات

قامت هذه الدراسة بتحليل واقع النساء القياديات والناشطات في المجال العام في ليبيا جراء العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي. وقد استجابت للدراسة أكثر من 340 امرأة عبر استبيان رقمي و12 شخصية قيادية مرموقة عبر مقابلات وصفية معمقة بالإضافة إلى شهادات خبراء ومختصين ومسح مكتبي في هذا الإطار.

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كالتالي:

- تتعرض النساء القياديات أو الناشطات في المجال العام في ليبيا إلى عنف رقمي مبني على النوع الاجتماعي، يستهدفهن سواء بشكل منظم على شكل حملات أو بشكل فردي من قبل أشخاص غير مدفوعين لهذا الفعل، بينما تتعرض بعض النساء لعنف مركب قائم على النوع الاجتماعي ومتقاطع مع انتماءات أخرى، سواءً عرقية أو فكرية أو سياسية أو تتعلق بالمظهر.
- يرتبط الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع، بالتالي طريقة تمثيلها على الإنترنت، ارتباطاً وثيقاً بتعرضها للعنف، العلاقة طردية بين ظهور المرأة كقيادية على الإنترنت وبين حدة ونوع العنف الذي تتعرض له.
- يتعرض الرجال والنساء إلى العنف الرقمي ولكن بدرجات متفاوتة، حيث تُستهدف النساء بشكل أكبر وبنوع مختلف من العنف قائم على النوع الاجتماعي، وآثار هذا العنف على النساء، خاصةً في المناطق المحافظة تكون أشد وتمتد لتشمل أفراد أسرهن والدوائر الاجتماعية الأقرب لهن.
- السياسيات يتعرضن للعنف بشكل ممنهج نتيجة لمواقف سياسية أو آراء يعبرن عنها، وهو قائم على الخلل في الأدوار الاجتماعية يستهدفهن كنساء يمارسن دوراً لا ينبغي لهن ممارسته، وينطوي على تعبيرات تشمل التمييز والوصم وتدمير المكانة الاجتماعية، ويكون على هيئة حملات لا تتكرر بوتيرة ثابتة وإنما تأتي على شكل ردود أفعال على المواقف أو الآراء المعبر عنها.
- السياسيات يتعرضن للعنف بشكل ممنهج أيضاً في إطار الصراع بين الخصوم السياسيين، ومن يقوم بهذه الحملات غالباً حسابات وهمية تنتحل شخصيات النساء المستهدفات وتعمل على تشويه سمعتهن واغتيالهن معنوياً، وهو يختلف عن العنف الموجه ضد الرجال في هذا الإطار كونه قائماً على النوع الاجتماعي.
- يسبب العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي أذىً كبيراً للمتعرضات له، سواءً في شكل ضرر نفسي، أو اجتماعي، أو ضرر على مستوى الأداء في العمل، وكذلك هناك خطر انتقاله من الفضاء الرقمي إلى الواقعي والذي كان هاجس عددٍ من المشتركات في البحث، و قد لجأ عدد منهن لترك البلاد إما بشكلٍ دائمٍ أو مؤقت، أو تغيير محل السكن أو مكان العمل خوفاً من هذه التهديدات أو نتيجة لتعرضهن للعنف فعلاً.
- لا تتلقى المتعرضات لهذا العنف أو الناجيات منه أي نوع من الدعم الحكومي أو المؤسساتي، يقتصر الدعم في حالات محددة على الدعم الأسري أو الدعم في محيط العمل.

- لا تطبق معظم المؤسسات الليبية إجراءات رادعة في حال ثبوت ممارسة أحد العاملين فيها للعنف الرقمي، وبعضها يتخذ إجراءات شكلية غير رادعة.
- لا توجد تشريعات قانونية مفعّلة و كافية للحد من هذه الظاهرة ومكافحتها، وحتى قانون الجرائم الإلكترونية الصادر عام 2021 يعد قاصراً ويفتقر إلى أدوات التنفيذ.
- بسبب غياب ما يمكن فعله للرد على المعتدين عليهن، تلجأ المتعرضات للعنف للبلاغات الإلكترونية الموجهة لمنصات التواصل الاجتماعي على الأغلب، وفي بعض الحالات لفتح محاضر لدى مراكز الشرطة أو الجهات الأمنية، ولكن لا ينتج عن التبليغ عادة إجراء قانوني رادع يحد من العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي.
- الضغط الاجتماعي ومحاولة الأسر الحفاظ على العادات والتقاليد يجعل بعض النساء يتجنبن اتخاذ إجراءات قانونية ضد المعتدين عليهن، خوفاً من تضييق مساحة الحرية التي يملكنها من قبل عائلاتهن بحجة إبعادهن عن الأذى.
- لا تتمتع المؤسسات العاملة في مجال دعم ضحايا العنف الرقمي بثقة المستهدفات بهذا الدعم، بل تتجنب النساء التواصل مع هذه المنظمات خوفاً من تسرب البيانات وبالتالي التعرض للوصم الاجتماعي.

التوصيات

يتضح من خلال البيانات والقصص الواردة في البحث أن مكافحة ظاهرة العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي تتطلب معالجات اجتماعية طويلة الأمد، تعمل على مستوى الوعي الجمعي بالحقوق والحريات الفردية، وعلى تقبل المجتمع لحق المرأة في الوجود في الفضاء العام الواقعي أو الافتراضي وممارسة حقها في التعبير والعمل والإنجاز، وعليه فإن التوصيات التي سنوردها ادناه والتي اتفقت عليها معظم المشاركات في هذا البحث، تصب نتائجها في هذا الاتجاه بالعموم، وباتجاه تعزيز الإجراءات الرادعة التي تعمل جنباً إلى جنب مع التوعية على الحد من هذه الظاهرة. عليه نوصي بالتالي:

- تكثيف جهود التوعية بالعنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي بالتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة والمساهمة في تعميق الوعي بخطورة هذه الجريمة وعمق تأثيرها، والتحريض على ردع القائمين بها اجتماعياً وقانونياً، بما يؤسس لتغيير مجتمعي تجاه هذه القضية.
- إنشاء ودعم المؤسسات التي تقدم الدعم النفسي للمتضررات من العنف الرقمي، وخاصة من يتعرضن لعنف حاد يصل لحد تهديد حياتهن وأمنهن الاجتماعي أو يتعرضن للابتزاز والتحرش، وتمكينهن من تجاوز التبعات النفسية وإعادة تأهيلهن للاستمرار في ممارسة حياتهن بشكل طبيعي.
- العمل على تعديل وتنقيح قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الذي أصدره مجلس النواب الليبي في سبتمبر 2022، وجعله ضامناً لحرية التعبير بما لا يتعدى على الحريات الشخصية، من خلال خلق مساحات أكثر أمناً للتعاطي العام، وخاصة من قبل النساء.

- العمل مع الجهات الأمنية ومراكز الشرطة على خلق وحدات تحقيق وتتبع تمتلك المعدات المتطورة والمعرفة التقنية اللازمة لملاحقة الجناة ومعاقبتهم لضمان تقليل هذه السلوك والممارسات المرتبطة به في المجتمع، وهذا يجب أن يتم تضمينه في قانون الحد من الجرائم الإلكترونية عند تعديله.
- إنشاء ودعم شبكات الدعم القانوني وتعزيز التواصل مع قانونيين وحقوقيين بهدف تسهيل عمليات التقاضي في قضايا العنف الرقمي.
- إنشاء ودعم المؤسسات التي تقدم التوعية الرقمية للنساء لحماية وجودهن الرقمي، وأن يتوجه هذا الدعم لكافة شرائح المجتمع بما فيها الشابات من طالبات المدارس والجامعات، لتقليل الفجوة المعرفية لديهن على المدى الطويل بسبل الحماية والتأمين الرقمي.
- الضغط على منصات التواصل الاجتماعي لاتخاذ تدابير أكثر جدية وسرعة وسهولة للحماية من العنف الرقمي، وذلك من خلال حملات الدعم والمناصرة والمقاطعة.
- العمل على تنفيذ المزيد من البحوث والدراسات التي تركز على مجتمع النساء في ليبيا، والتي تمكننا من الحصول على المزيد من المؤشرات لفهم ظروف ومشاكل هذا المجتمع، وتقدم ما يكفي من البيانات لفهم أسباب وخلفيات العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي وأفضل الطرق الممكنة لمحاربته.